aldostoor
غير مخصص للبيع
الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
الثلاثاء
18 ربيع الأول 1437
29 ديسمبر 2015
العدد 749

الأمير يعزي أوباما في ضحايا الأعاصير

بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تعزية إلى الرئيس باراك أوباما عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا العواصف والأعاصير والفيضانات التي اجتاحت جنوب ووسط الولايات المتحدة الأمريكية متمنيا سموه للضحايا الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء راجيا سموه أن يتمكن المسؤولون في البلد الصديق من تجاوز آثار هذه الكارثة الطبيعية.

مجلس الوزراء أبّن النائب الفضل مشيدا بجهوده المخلصة في خدمة قضايا وطنه

تسليم القسائم المعترضة لمسار السكك الحديدية إلى المواصلات

كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسليم القسائم الزراعية التي يمر بها مسار السكك الحديدية إلى وزارة المواصلات خالية من العوائق سعيا لتنفيذ هذا المشروع الحيوي بالسرعة المطلوبة .كما اعتمد المجلس مشروع مرسوم بتعيين المستشار يوسف المطاوعة رئيسا لمحكمة التمييز وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع المرسوم لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه .

وأبن مجلس الوزراء عضو مجلس الأمة الراحل نبيل نوري الفضل مستذكرا بالتقدير جهود الفقيد المخلصة ودوره الإيجابي على مختلف الأصعدة في خدمة قضايا وطنه نائبا ايجابيا حريصا على أداء مسئولياته الوطنية بكل إخلاص واقتدار.

وقرر المجلس تكليف المجلس الاعلى للبيئة لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحويل مقالع الصلبوخ سابقا بمنطقة اللياح لتكون مركزا لتنمية الحياة الفطرية التابع لمعهد الابحاث العلمية الى محمية طبيعية وذلك في ضوء احكام القانون رقم 2014/42 بشأن حماية البيئة.

وعلى صعيد متصل أشاد مجلس الوزراء بحملة وزارة الداخلية الأمنية على منطقة جليب الشيوخ مشددا على ضرورة تطبيق القوانين ضد المخالفين مثمنا في الوقت نفسه جهود رجال الأمن في سبيل ضبط الأمن وتدعيم ركائز الاستقرار في البلاد.

تفاصيل (ص03)

العمير لـ«الدستور»: إحالة ملف الحيازات على النيابة

أكد وزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير انه تمت احالة ملف الحيازات الزراعية برمته الى النيابة العامة تنفيذا لما انتهت اليه لجنة التحقيق البرلمانية في الحيازات الزراعية اضافة الى توصيات هيئة الفتوى والتشريع في هذا الصدد مشددا على انه سيقف ضد كل من يخالف القانون ولن يتوانى في تحويله الى النيابة العامة.

وكان النائب راكان النصف قد لوح باستجواب الوزير العمير في حال لم ينفذ توصيات لجنة التحقيق البرلمانية في الملفات الزراعية وإحالة المخالفين إلى النيابة العامة. في شأن اخر قال العمير في تصريح خاص لـ «الدستور» ان الحكومة جادة في تنويع مصادر الدخل في مواجهة ازمة انخفاض اسعار النفط وسنقوم بمناقشة ودراسة جميع الآراء النيابية حول هذا الموضوع في ظل دراسة حكومية شاملة.

وحول الدراسة التي أعدها مستشار عالمي بشأن تقليص الدعوم قال العمير ان اي دراسة في هذا الصدد لا يمكن ان تمر الا اذا كانت تراعي المواطن بشكل عام ومحدودي الدخل بشكل خاص مؤكدا ان الحكومة لم ولن تستهدف المواطن ابدا بأي شيء لكن اذا كانت هناك مواطن معينة للهدر نستطيع ان نقلصها دون التأثير السلبي على المواطن فسنقوم بذلك.

د. علي العمير

عاشور يلوح باستجواب العيسى بعد الجلسة المقبلة

أعلن النائب صالح عاشور عن عزمه تقديم استجواب لوزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى بعد الجلسة المقبلة من محور واحد في حال استمرار الامين العام للجنة الوطنية لليونيسكو في منصبه حتى تاريخ الثاني عشر من يناير المقبل.

وقال عاشور: سبق ان بلغت وزير التربية وزير التعليم العالي بأن إجراءاته بتعيين الامين العام للجنة الوطنية الكويتية لليونيسكو غير قانونية ومخالفة لإجراءات التعيين في ديوان الخدمة المدنية ولوائح وزارتي التربية والتعليم العالي لكنه لم يستمع لي.

تفاصيل (ص05)

المعيوف يطالب بتخصيص ساعتين لتأبين الفضل

تقدم النائب عبدالله المعيوف بطلب تخصيص ساعتين من وقت المجلس في جلسة الثلاثاء 2016/1/12 لتأبين روح المغفور له النائب الراحل نبيل الفضل وذلك تثمينا لدور المغفور له بإذن الله النائب الراحل نبيل الفضل وتخليدا لذكراه الطيبة.

ملف «الدستور»

حصاد المجلس من يوليو إلى ديسمبر 2015:

- المجلس يجدد تكليف الأولويات بمتابعة برنامج عمل الحكومة في الانعقاد الرابع
- إقرار قوانين المعاقين والأحداث والرفق بالحيوان
- فتح ملفات تأخير تنفيذ القوانين و الرد على الأسئلة البرلمانية
- جلسة خاصة لمناقشة قرار إيقاف النشاط الرياضي
- توصية نيابية بإحالة الداو كيميكال وأدفانتج على النيابة العامة
- تقليد برلماني جديد بتلاوة أسماء النواب الغائبين عن اجتماعات اللجان والجلسات

تفاصيل (ص06-15)

الخرافي لـ «الدستور»: التضارب الحكومي سبب تأخر المشروعات

رأى النائب م. عادل الخرافي أن التضارب بين القيادات الحكومية واصرار كل طرف على رأيه ضد الرأي الآخر أديا الى تأخر العديد من المشاريع التنموية في البلاد، لافتا الى ان التغيير السريع في المناصب الحكومية يجعلنا كنواب لا نستطيع محاسبة أحد.

وشن الخرافي في تصريح خاص لـ «الدستور» هجوما على الحكومة بسبب اعتمادها سياسة تقديرية غير سليمة في الميزانيات والتضخم في ميزانيات اخرى بالملايين، فضلا عن ادعاء بعض الوزارات بأن تقارير ديوان المحاسبة غير صحيحة.

واضاف الخرافي: اشك في ان الحكومة لا تحاول في شأن تنويع مصادر الدخل، ولكن اداءها الضعيف جدا في هذا الجانب يجعلها غير قادرة على فتح قنوات جديدة وساحات مستحدثة للتحرك، موضحا: من المنطقي أن الحكومة لن ترفض مدخولا ماليا جديدا لها، لكن يوجد خلل ما في مكان ما وعلى الحكومة تحمل المسؤولية.

م. عادل الخرافي

تفاصيل (ص05)

نائب الأمير استقبل مشعل الأحمد وثامر العلي والعجيري

سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح مستقبلا الشيخ مشعل الأحمد

ومستقبلا الشيخ ثامر العلي

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح أمس نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد واستقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله الشيخ سالم عبدالعزيز السعود الصباح واستقبل سمو نائب الأمير وولي العهد حفظه الله رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ ثامر علي صباح السالم و استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله د.صالح محمد العجيري.

عزى نظيره الامريكي بضحايا العواصف

الغانم يستقبل ممثلي اتحادي الطلبة لفرعي أمريكا والمملكة المتحدة

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا ممثلي اتحادي الطلبة لفرعي أمريكا والمملكة المتحدة

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقية الى رئيس مجلس النواب الامريكي بول رايان عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا العواصف والأعاصير التي ضربت مناطق الجنوب والوسط الامريكي .

وتمنى الغانم في برقيته الشفاء العاجل للمصابين معربا عن ثقته بتمكن الشعب الامريكي من تجاوز تلك الكارثة الطبيعية

واستقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بمكتبه أمس أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما استقبل الغانم أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع المملكة المتحدة.

للاشتراك في جريدة
aldostoor الدستور
مباشر
22 454 630

أبّن النائب الراحل الفضل وعزى خادم الحرمين والشعب السعودي في ضحايا حريق جازان

مجلس الوزراء: تطبيق القوانين ضد المخالفين ودعم ركائز الاستقرار

أبن مجلس الوزراء النائب الراحل نبيل الفضل مستذكرا بالتقدير جهود الفقيد المخلصة ودوره الايجابي على مختلف الاصعدة في خدمة قضايا وطنه مشيرا الى انه كان حريصا على أداء مسؤولياته الوطنية بكل اخلاص وتقدير.

ومن جهة اخرى شدد مجلس الوزراء على ضرورة تطبيق القانون ضد المخالفين مشيدا في الوقت نفسه بجهود رجال الداخلية في سبيل ضبط الامن وتدعيم ركائز الاستقرار في البلاد.

وعلى صعيد متصل كلف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية باتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تسليم القسائم الزراعية التي يمر بها مسار السكك الحديدية إلى وزارة المواصلات خالية من العوائق.

لقطة من اجتماع مجلس الوزراء أمس

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قاعة مجلس الوزراء في قصر السيف برئاسة الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية وبعد الاجتماع ادلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد عبد الله المبارك بالتصريح التالي:

بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد يرفع مجلس الوزراء أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما والشعب الكويتي سائلا المولى عز وجل أن يجعل العام المقبل عام خير وبركة على وطننا العزيز وعلى الأمتين العربية والإسلامية وأن يعم السلام والأمن والاستقرار في العالم أجمع.

أحاط رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مجلس الوزراء علما بنتائج مشاركته في أعمال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية التي عقدت مؤخرا في القاهرة حيث طالب المجلس الوزاري بسحب الحكومة التركية قواتها من الأراضي العراقية دون قيد أو شرط وتبليغ هذا القرار رسميا للأمم المتحدة كما أدان حادثة اختطاف المواطنين القطريين في جنوب العراق والتي تتعارض مع أحكام الدين الإسلامي وجميع الشرائع السماوية ويمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

كما أحاط الخالد مجلس الوزراء بنتائج الزيارة التي قام بها د.إبراهيم الجعفري وزير الخارجية في جمهورية العراق للمشاركة في الدورة الخامسة للجنة الوزارية العليا المشتركة الكويتية العراقية والتي تناولت بحث العلاقات الثنائية القائمة بين دولة الكويت وجمهورية العراق وسبل تنميتها في كافة المجالات والميادين والتي توجت بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين الشقيقين تستهدف تعزيز التعاون في مختلف المجالات .

واطلع رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مجلس الوزراء بنتائج لقائه على هامش أعمال الدورة مع د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية والذي تم خلاله بحث تطورات الأوضاع في المنطقة العربية.

ومن جانب آخر أحاط الخالد مجلس الوزراء أيضا بنتائج الزيارة التي قامت بها د. سحر نصر وزير التعاون الدولي في جمهورية مصر العربية وفحوى المحادثات التي تناولت سبل تطوير علاقات التعاون القائمة بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات ولا سيما الاستثمارية منها.

وأحاط الخالد مجلس الوزراء علما كذلك بنتائج المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية اليمني د. عبد الملك عبد الجليل المخلافي خلال الزيارة التي يقوم بها للبلاد والتي تناولت بحث مجمل الأوضاع التي تشهدها المنطقة والتطورات السياسية والأمنية الإقليمية وقد تم التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت نحو ضرورة التطبيق الكامل للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 2216 بغية عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن الشقيق.

واستمع المجلس إلى شرح من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد حول تفاصيل الحملة الأمنية الموسعة التي قامت بها وزارة الداخلية في منطقة جليب الشيوخ يوم الأربعاء الماضي لضبط المخالفات والتجاوزات فيها والتي أسفرت عن ضبط الآلاف من المخالفين ومنتهكي القانون والخارجين عليه وكشف العديد من المظاهر السلبية والآفات التي تهدد الأمن.

واشاد مجلس الوزراء بهذه الحملة وبالجهود الطيبة التي يبذلها رجال الأمن في سبيل ضبط الأمن وتدعيم ركائز الأستقرار في البلاد مشددا على ضرورة تطبيق القوانين ضد المخالفين

واطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الخدمات العامة بشأن مقالع الصلبوخ سابقا بمنطقة اللياح لتكون مركزا لتنمية الحياة الفطرية التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية وقرر المجلس تكليف المجلس الأعلى للبيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحويلها إلى محمية طبيعية وذلك في ضوء أحكام القانون رقم (2014/42) بشأن حماية البيئة.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة بشأن مسار السكك الحديدية بدولة الكويت (المرحلة الأولى) وكلف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسليم القسائم الزراعية التي يمر بها مسار السكك الحديدية إلى وزارة المواصلات خالية من العوائق سعياً لتنفيذ هذا المشروع الحيوي بالسرعة المطلوبة كما اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بتعيين المستشار يوسف جاسم علي جاسم المطاوعة رئيسا لمحكمة التمييز وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع المرسوم لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه.

وأبن مجلس الوزراء عضو مجلس الأمة الراحل نبيل نوري الفضل الذي انتقل إلى جوار ربه يوم الثلاثاء الماضي أثناء تأدية واجبه الوطني في قاعة عبدالله السالم خلال انعقاد جلسة مجلس الأمة العادية والمجلس إذ يتوجه بالدعاء إلى المولى عز وجل بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه جميل الصبر وحسن العزاء ليستذكر بالتقدير جهود الفقيد المخلصة ودوره الإيجابي على مختلف الأصعدة في خدمة قضايا وطنه نائبا ايجابيا حريصا على أداء مسئولياته الوطنية بكل إخلاص واقتدار كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن خالص تعازيه ومواساته لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وإلى الشعب السعودي الشقيق لضحايا حريق المستشفى العام في مدينة جازان الساحلية بجنوب غرب المملكة العربية السعودية والذي أودى بحياة العشرات من الضحايا والمصابين راجيا من الله تعالى أن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

اعتماد مرسوم تعيين المطاوعة رئيسا لمحكمة التمييز

تحويل مقالع الصلبوخ بمنطقة اللياح إلى محمية طبيعية

تأكيد موقف الكويت الثابت تجاه الأزمة اليمنية

تكليف هيئة الزراعة بتسليم القسائم التي يمر بها مسار السكك الحديدية للمواصلات

نواب طالبوا الحكومة بإيجاد خطط بديلة لتعويض العجز في ميزانيتها

استمرار رفض مقترحات تقليص الدعوم عن المواطنين

مبارك الخرينج

سيف العازمي

عبدالله العدواني

ماضي الهاجري

طلال الجلال

مازال الرفض النيابي يتواصل ضد تقليص الدعوم على المواطنين مؤكدين انهم لن يوافقوا ابدا على تمرير اي قرارات فيها اي مساس بدخل المواطنين داعيا الحكومة الى البحث عن مصادر لتنويع الدخل بعيدا عن جيب المواطن.

وطالب نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج الجهات المالية بالدولة معالجة مشاكل وصعوبات الميزانية والعجز المالي بعيدا عن اصحاب الدخل المحدود وعدم المساس بالدعم المقدم من الدولة لبعض الخدمات المهمة في حياة المواطن والتي تساهم بشكل كبير في تسهيل وتيسير حياة المواطنين.

وطالب بالبحث عن الحلول المالية الكفيلة بحل عجز الميزانية بعيدا عن رفع الدعم عن الخدمات والمواد الضرورية للمواطن او زيادة الرسوم وغيرها من الحلول التي تحمل المواطنين فوق طاقتهم.

واكد الخرينج ان مطالبة الجهات المالية سواء المحلية او الدولية برفع دعم الحكومة عن الخدمات والمواد مطالبات غير مقبولة ومرفوضة ولا تنطوي على بعد نظر لانهم ذهبوا مباشرة الى المواطن البسيط واصحاب الدخل المحدود متجاوزين بذلك اسباب العجز المالي الحقيقي للميزانية المتمثلة بالهدر في كثير من المواقع والاعمال.

وتابع ان مجلس الامة بأغلبية اعضائه لن يقبلوا بهذه الاجراءات ضد المواطنين ويرفضون هذه التوجهات وخاصة ان صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير البلاد المفدى قد اكد في خطابه السامي في افتتاح دور الانعقاد الحالي لمجلس الامة ان الاصلاحات الخاصة بالميزانية ومعالجة العجز لن تمس اصحاب الدخل المحدود.

وشدد الخرينج على ان اي رفع للدعم للخدمات والمواد سوف يسبب كثيرا من المشاكل المالية للاسرة الكويتية مثقلا كاهلها بأعباء مالية لاتقدر على تحملها مع الوقت في ظل تكاليف الحياة الكثيرة.

مكافحة الفساد

وعلى صعيد متصل حذر النائب سيف العازمي الحكومة من الاقتراب من الدعوم وسنرفض أي رفع للدعوم في مجلس الامة مطالبا الحكومة بايجاد وسائل أخرى لتنويع مصادر الدخل بعيدا عن المساس بدخل المواطنين.

واضاف العازمي في تصريح صحفي أن الحكومة عليها الابتعاد عن دخل المواطنين والالتفاف الى مكافحة الفساد مبينا ان لجنة حماية المال العام تقوم بدورها وتحقق بالقضايا المكلفة بها وتحيل جميع من تحوم حوله الشبهات الى النيابة العامة.

رفض قاطع

ومن جانبه استغرب النائب عبدالله العدواني التقارير التي تدعو الحكومة الى المساس بمكتسبات المواطنين وتقليص الدعم الحكومي مشيرا الى ان اي محاولة لمس ذوي الدخول المحدودة ستواجه بالرفض القاطع لاسيما ان الحكومة تملك خيارات عدة لتنويع مصادر الدخل.

وقال العدواني في تصريح صحفي اذا ما ارادت الحكومة ان تقلص النفقات فعليها البدء أولا بالمميزات الحكومية التي يحصل عليها كبار المسؤولين قبل ان تمس المواطنين ذوي الدخل المحدود لافتا الى ان هناك طرقا عدة وخططا لزيادة ايرادات الدولة وفق دراسات محلية وعالمية تمكن الدولة من زيادة الايرادات.

وأضاف العدواني ان الدراسات التي تنشر بين الحين والآخر لم تتطرق لا من قريب ولا من بعيد الي اوجه الهدر الحكومي المتواصل مستغربا استعانة الحكومة ببعض المؤسسات التي لا تقدم حلولا واقعية مبنية على أسس اقتصادية فاعلة مشيرا الى ان المساس بالدعم المقدم حاليا سيضر الاسر الكويتية ويزيد من اعبائها لاسيما ان الكويتيين مثقلون بالديون والقروض التي تطلبتها حاجتهم لايجاد المسكن والأمور المعيشية اليومية.

جيب المواطن

ومن جهته رفض النائب ماضي الهاجري ما جاء في الدراسة الحكومية بشأن تقليص الدعم الحكومي للمواطنين مشددا على ضرورة أن تجد الحكومة بدائل أخرى لترشيد الإنفاق بعيدا عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور مشيرا إلى أن الحكومة كلما حل بها ضائقة مالية أو مشكلة اقتصادية تبحث عن جيب المواطن بدلا من إيجاد خطط بديلة لتعويض العجز في ميزانيتها.

وحذر الهاجري في تصريح صحافي من مغبة المساس بالمواطنين أصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة مشيرا إلى أن المستشار العالمي الذي جاءت به وزارة المالية ودراسته التي بنيت على أسس غير سليمة وعلى غير دراية بالمجتمع الكويتي وعاداته وتقاليده المتماسكة والمترابطة والتي جبل عليها الكويتيون مضيفا أننا كنواب مجلس الأمة قد أقسمنا على حماية مصالح الشعب وأمواله و اختارنا الشعب من أجل العمل على رفع مستوى معيشته والحفاظ على مكتسباته المادية.

وقال الهاجري إن على الحكومة إيجاد خطط بديلة عوضا عن إلغاء الدعوم التي يستفيد منها المواطن مؤكدا رفضه بأن تعالج الحكومة مشاكلها الاقتصادية على حساب المواطن ولكننا سنكون معها في أي إجراء يرفع الدعم عن التجار والمتنفذين مبينا أن على الحكومة أن تبدأ بنفسها بالترشيد ووقف الهدر في كثير من بنود الميزانية

وزاد الهاجري بأن كل ما تحدثت عنه هذه الدراسة وتريد تخفيض الدعم عنها أمور ضرورية وأولوية قصوى من مطالب المواطنين التي من المفترض على الحكومة أن توفرها لهم بدون منة أو تقصير أو تخفيض لافتا إلى أن الدراسة تخالف ما يطالب به النواب من زيادة بدل الإيجار وعلاوة الأولاد وزيادة الابتعاث والعلاج بالخارج وغير ذلك من المطالب الأساسية للمواطن فعلى الحكومة أولا أن تصلح خدماتها ومرافقها من صحة وتعليم وعلاج وتبدأ بنفسها بترشيد الانفاق في بنود ميزانيتها ومن ثم تبحث عن تخفيض الدعوم التي يستفيد منها المواطن.

ترشيد الانفاق

وبدوره ابدى النائب طلال الجلال رفضه المطلق لكل ما تضمنه تقرير المستشار العالمي ارنست آند يونغ الذي عينته وزارة المالية لإعداد دارسة تقليص الدعم الحكومي.

وقال الجلال انه على يقين بان زملاءه النواب في المجلس الحالي لن يوافقوا ابدا على تمرير اي قرارات فيها اي مساس بدخل المواطنين مشددا على ضرورة أن تبحث الحكومة عن مصادر دخل حقيقية وترشد الإنفاق بعيدا عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور.

واستغرب الجلال مما تضمنه هذا التقرير الذي لم يأت الا بما يضيق العيش على المواطن البسيط ولم يتطرق في اي من موضوعاته على توفير بدائل حقيقية أخرى للدخل غير النفط مشددا على انه مرفوض خاصة وانه تم اعداده بناء على معلومات وقواعد غير سليمة تتجاهل طبيعة الشعب الكويتي وتقاليده ومكتسباته.

العدواني للصالح: ما إجراءاتكم لترشيد الإنفاق وإيقاف الهدر؟

وجه النائب عبدالله العدواني سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح قال فيه: في ظل توجه مجلس الوزراء لتطبيق ما ورد من توصيات تضمنتها الدراسة الخاصة بتنويع مصادر الدخل شريطة مراعاة الاثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالمواطنين بشكل عام ومحدودي ومتوسطي الدخل منهم بشكل خاص.

وطالب إفادته وتزويده بما يلي:

- نسخة من هذه الدراسة والجهات المشاركة فيها ونسخة من البيانات والارقام التي استندت عليها؟
- من هي الجهة التي استعانت بالمستشار العالمي ارنست اند يونغ في شأن تقليص الدعوم للسلع والخدمات وما أسس ومعايير اختياره وآلية التعاقد معه؟
- نسخة من تقرير المستشار العالمي المعد بهذا الخصوص؟
- نسخة من العقد المبرم مع المكتب الاستشاري ارنست أند يونغ مع الكلفة المالية لهذا العقد والجهة الموقعة؟
- هل سبق الاستعانة بالمكتب الاستشاري المذكور بدراسات اخرى وما نتائجها إن وجدت؟
- ما الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل ترشيد الانفاق وايقاف اوجه الهدر المالي منذ تاريخ 1/1/2015 حتى 31/12/2015 ؟ مع تزويدي بنسخ من القرارات المتخذة في هذا الجانب إن وجدت.

قال لـ «الدستور» إن جهود تنويع مصادر الدخل «ضعيفة جدا»

الخرافي: نحتاج فزعة وطنية لعلاج ضعف الأداء الحكومي

وجه امين سر مجلس الامة النائب عادل الخرافي انتقادات عديدة لاداء الحكومة على اكثر من صعيد وقال ان هناك اوجه خلل عديدة تعطل التنمية وتنويع مصادر الدخل وقال ان هذا الامر بحاجة الى «فزعة وطنية» لتدارك الامر لان هناك اصوات عديدة داخل الحكومة تحاول حل المشكلات على حساب المواطن من خلال شعاري ترشيد الانفاق وترشيد الاستهلاك.

واوضح الخرافي في تصريح لـ «الدستور» ان التغيير في المسؤولين بالحكومة سريع خاصة على مستوى الوزراء وبالتالي لا نستطيع محاسبة احد عن التقصير في الاداء كما ان هناك عدم تنسيق بين القيادات الحكومية في تنفيذ المشروعات وهناك من التصلب في الرأي بين هولاء القياديين تسبب في «وقف الحال».

وحول جهود الحكومة في تنويع مصادر الدخل قال ان أداءها ضعيف جدا في هذا الجانب. وقد يكون السبب من بعض القيادات او الافكار او طريقة الادارة وعدم فتح قنوات جديدة وساحات مستحدثة للتحرك موضحا بأن هناك خللا ما في مكان ما وعلى الحكومة تحمل المسؤولية والمحاسبة عن هذا الخلل لانه من غير المقبول ان تحمل المواطنين ومحدودي الدخل مسؤولية هذا الخلل والعجز الحكومي لا سيما بأن أمير البلاد أمر بألا يمس المواطن في دخله ومعيشته فلا يجوز مخالفة ذلك بسبب عدم قدرة الحكومة حل مشكلة الميزانية بالرغم من صعوبتها ومن الممكن ان لا تجد طريق الحل في الوضع الراهن وبسهولة. وبين الخرافي ان هناك مجالات عديدة يجب التطرق اليها منها ترشيد أداء الحكومة في طريقة حساباتها المالية ومدى استفادتها من املاك الدولة حيث يجب أن يكون لهذه الاملاك مردود مالي يساهم في تمويل الدعومات الكثيرة.

عادل الخرافي

وشدد على ضرورة عدم استفادة القطاعات الحكومية من الدعومات التي توفرها الدولة وتقنين مواقع الهدر بدلا من ترشيد الميزانية.

واضاف الخرافي انه وجد من أحد ميزانيات الهيئات الحكومية تضخما بالملايين لم تستخدم ومن المستغرب وضعها في الميزانية وهذا يعني أن السياسة التقديرية غير سليمة وقال الخرافي ان هناك قضية اخرى وهي ان التغيير في الحكومة سريع لذلك لا تستطيع محاسبة أحد وهناك خلل يستوجب «فزعة وطنية» وطالب باتاحة الفرصة للمهنيين في القضايا المالية ان يأخذوا دورهم في ايجاد الحلول الفعلية العملية التنفيذية. وأكد الخرافي بأن هناك صراعات حكومية وتصلب في الرأي بين القياديين وليست صراعات سياسية والكل يرى أنه هو المصيب في رأيه مبينا ان في أحد الحوارات مع أحد الجهات الحكومية في لجنة الميزانيات قالت هذه الجهة بأن ديوان المحاسبة «غلط».

واستغرب الخرافي من رد الجهة الحكومية والديوان يؤكد مخالفة هذه الجهة مضيفا يجب أن يكون هناك توافق في العمل بين القيادات الحكومية وترك الأمر لأهل الاختصاص.

عاشور يهدد باستجواب العيسى بعد الجلسة المقبلة

صالح عاشور

أعلن النائب صالح عاشور عن عزمه تقديم مساءلة سياسية لوزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى بعد الجلسة المقبلة من محور واحد في حال استمرار الامين العام للجنة الوطنية لليونيسكو في منصبه حتى تاريخ الثاني عشر من يناير المقبل.

وقال عاشور في تصريح صحفي يوم أمس: سبق ان بلغت وزير التربية وزير التعليم العالي بأن إجراءاته بتعيين الامين العام للجنة الوطنية الكويتية لليونيسكو غير قانونية ومخالفة لإجراءات التعيين في ديوان الخدمة المدنية ولوائح وزارتي التربية والتعليم العالي لكنه لم يستمع لي.

وتابع عاشور: اليوم أعلن أنه في حال استمرار الأمين العام للجنة الوطنية لليونيسكو في منصبه الى الجلسة المقبلة فإنني سأتقدم بمساءلة الوزير بعد الجلسة المقبلة مباشرة من محور واحد حول مخالفة القوانين والنظم واللوائح بتعيين المناصب القيادية في وزارتي التربية والتعليم العالي.

وعلى صعيد متصل دعا عاشور وزارة التربية ضبط اسعار ونفقات التعليم في القطاع الخاص بعد نية بعض المدارس الخاص رفع رسوم التسجيل فيها بزيادة تقدر بـ40% .

واوضح عاشور أنه وردت اليه معلومات بنية بعض المدارس الخاصة برفع رسوم التسجيل بهذه النسبة بالزيادة رغم قرار وزارة التربية بعدم السماح بزيادة رسوم التسجيل في المدارس الخاصة باكثر من 5% مبينا انه لايمكن القبول بأن تتساوى رسوم التعليم في المدارس الخاص بالمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية برسوم الدراسة الجامعية.

وشدد عاشور على ضرورة ان تضع وزارة التربية ضوابط على رسوم التسجيل في المدارس الخاصة.

الطريجي يستفسر عن المخالفات المالية في التجارة والصناعة

وجه النائب عبدالله الطريجي سؤالا الى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي جاء فيه:

-يرجى موافاتي بكافة تقارير الرقابة المالية عن العام المالي 2015/2014 عن المخالفات التي تم تسجيلها وردود وزارة التجارة والصناعة عليها مع بيان المخالفات المتكررة عن السنوات المالية السابقة ومبررات الوزارات عن عدم اطفاء تلك المخالفات.

- ويرجى موافاتي بنسخة من فتوى ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء بتاريخ 2015/2/8 والتي انتهت الى قيام الوزارة بأعمال احكام القانون 37 لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة في ظل المجرى العادي للامور وايضا كتاب الوزارة الى ادارة الفتوى والتشريع الصادر قبل ورود تلك الفتوى بشأن استطلاع رأي ادارة الفتوى والتشريع في هذا الأمر.

كما يرجى موافاتي بنسخة من فتوى ادارة الفتوى والتشريع الواردة للوزارة بتاريخ 1 / 7 / 2015 والتي انتهت بانه يتعين على الوزارات اعمال احكام القانون 10 / 1979 وكتاب الوزارة المرسل لادارة الفتوى والتشريع للحصول على تلك الفتوى ومبررات الوزارة في استفتاء ادارة الفتوى والتشريع في اقل من 5 شهور مرتين عن موضوع واحد وهو ايهما يتم تطبيقه. قانون المناقصات (37 / 1964) ام (10 / 1979).

وهل تم تطبيق احكام الفتوى الصادرة في 8 / 2 / 2015 بشأن توفير المواد التموينية والانشائية المدعومة خلال الفترة من صدور تلك الفترة وحتى سعي الوزارة على الحصول على الفتوى الاخرى الواردة في 1 / 7 / 2015 بأعمال احكام القانون (10 / 79) مع توضيح الاسباب في حالة الاجابة بنعم او لا؟

وما مبررات الوزارة في تعديل الهيكل التنظيمي بنقل ادارة التموين الى مكتب السيد وكيل الوزارة؟

ويتصل بالسؤال السابق هل قطاع الرقابة التجارية والذي كان تحت رقابة ادارة التموين فشل في اشرافه على تلك الادارة مما استدعى نقلها لمكتب وكيل الوزارة؟ وهل تم مساءلة الوكيل المساعد حال تقصيره في الاشراف والمتابعة على تلك الادارة؟

ويرجى موافاتي بنسخة من كتاب وزارة التجارة والصناعة الى ديوان الخدمة المدنية بشأن طلب تعديل الهيكل التنظيمي بنقل ادارة التموين من قطاع الرقابة التجارية الى مكتب السيد وكيل الوزارة وكذلك موافقة ديوان الخدمة المدنية على تعديل الهيكل التنظيمي مشروطة.

عبدالله الطريجي

وما العلاقة بين سعي الوزارة الى الحصول على فتوى تجيز التعامل بأحكام القانون (10 / 79) بدلا من العمل بأحكام قانون المناقصات والمزايدات 37 لسنة 64 ونقل ادارة التموين لمكتب السيد وكيل الوزارة؟

كما يرجى موافاتي بملاحظات ديوان المحاسبة عن المناطق الحرة عن الثلاث سنوات السابقة وتحديد المسؤولية عن تكرارها وعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لاطفائها.

وهل تم تشكيل لجنة تحقيق برئاسة السيد وكيل وزارة التجارة بشأن التحقيق باعطاء قسائم بالمناطق الحرة دون وجه حق وما نتائج التحقيق وكذلك موافاتي بقرارات اللجان والفرق والمبالغ المالية المصروفة لها بشأن معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة عن المناطق الحرة وكذلك تقارير تلك اللجان وفرق العمل ومحاضرها؟

ويرجى تحديد المسؤولية بشأن عدم صحة التأكد من المبالغ المحولة من الهيئة العامة للصناعة والتي تمثل 20 % كحصة الوزارة من القيمة الايجارية للمستثمرين والتي قد تمثل اهدارا لايرادات الوزارة.

كما يرجى تحديد المسؤولية بشأن القصور للاماكن غير المستثمرة بالمناطق الحرة وكذلك عدم وجود حصر دقيق للاماكن المستثمرة وغير المستثمرة كما افادت تقارير ديوان المحاسبة في هذا الشأن وهو ما تبين لدى مناقشة الحساب الختامي للعام 2014 / 2015 امام لجنة الميزانيات والحساب الختامي بجلس الامة خلال ديسمبر 2015م.

ويرجى تحديد المسؤولية بشأن قصور النظام الآلي في عمليات صرف المواد التموينية المتوافرة بالفرع كما اشارت ملاحظة ديوان المحاسبة لدى مناقشة الحساب الختامي 2014 / 2015 بلجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال ديسمبر 2015م.

كما يرجى موافاتنا بتحقيقات الادارة القانونية بالوزارة عن فروقات الاسعار بين الجمعيات وشركة التموين والوزارة بخصوص جمعية كل من القرين والصليبيخات ومبارك الكبير والدسمة.

وهل تم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات عن فروقات الاسعار بين الجمعيات وشركات التموين وبالأخص بجمعيات (القرين - الصليبيخات - مبارك الكبير - الدسمة) وفي حالة عدم الابلاغ اوافى بالمبررات.

ويرجى موافاتنا بالاجراءات القانونية بشأن توزيع عدد 14 قيسمة في المنطقة الحرة في الآونة الاخيرة مع تحديد المسؤولية عن ذلك مع ارفاق كافة المستندات لهذا الامر مع موافاتنا هل تم ابلاغ النيابة العامة.

كما يرجى موافاتنا بالاجراءات المتخذة من قبل الوزارة بشأن التوصيات التي كلفت بها الوزارة من قبل مجلس الامة بعد استجواب الوزير السابق لكل توصية على حدة.

ويرجى موافاتنا بكافة المستندات الخاصة بملف توريد الحديد المدعم شاملا العقود المبرمة وكميات واسعار التوريد والقائمين على التوريد خلال المدة من 2012 وحتى تاريخه وكذا ملاحظات وحدة الرقابة المالية او ديوان المحاسبة عليها ويرجى موافاتنا بشكاوى الشركات المنافسة والتي تضررت من عدم توريدها للحديد حسب زعمها ورد الوزارة عن تلك الشكاوى وموافاتنا بالمبالغ المنصرفة للشركة الكويتية للتموين عن العمولات نظير قيامها بتوفير المواد التموينية والانشائية المدعومة منذ عام 2012 لكل عام مالي على حدة او المستحق ولم يتم صرفه حتى حينه.

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

دعا في افتتاح دور الانعقاد الرابع إلى ترشيد وتخفيض الإنفاق العام والتصدي لمظاهر الفساد

الأمير: تلاحم شعبنا سطر اروع صور الوحدة الوطنية

تستكمل «الدستور» حصاد عام 2015 وفي هذه الحلقة الثالثة ترصد الدستور احداث اشهر يوليو واغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر، وكانت ابرز هذه الاحداث فض دور الانعقاد العادي الثالث وتفضل صاحب السمو الامير بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل الرابع عشر.
وقد شكل مجلس الأمة 18 لجنة دائمة ومؤقتة 12 لجنة بالتزكية و6 بالانتخاب ونظر المجلس استجوابين لوزيري الاشغال والشؤون وقد ناقش المجلس استجواب وزيرة الشؤون وخرج ببعض التوصيات فيما رفع استجواب الجسار من جدول الاعمال بسبب قبول استقالة الوزير وقدم استجواب لوزير الصحة ينظره المجلس في جلسة 12 يناير.
وشهدت نهاية العام 2015 وفاة النائب نبيل الفضل في قاعة عبدالله السالم.

صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مفتتحا دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر

في 27 اكتوبر 2015 تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر وقد أكد سموه في النطق السامي أن الكويت ظلت بعون الله وفضله دار امن وامان وواحة رخاء واستقرار ينعم اهلها بالحرية والتراحم وسط محيط تستعر فيه نيران الحروب الاهلية والصراعات الطائفية والعرقية تخوضها جماعات وتنظيمات مسلحة اشاعت الفوضى والارهاب ونشرت الخراب والدمار وتسببت في سقوط مئات آلاف القتلى والمصابين ونزوح آلاف المشردين من ديارهم وانه لخطير حقا ان وباء الارهاب وجد طريقه الينا واقترف جريمته الشنعاء بتفجيره مسجد الامام الصادق رضى الله عنه وارضاه في شهر الصيام والقيام ولم يراع لبيوت الله حرمة ولم تأخذه بالركع السجود رحمة واسقط عشرات القتلى والمصابين غير ان تلاحم شعبنا فوت الفرصة على من يريد النيل منا وسطر اروع صور للوحدة الوطنية.

وقال سموه: إن الامن والاستقرار وسيادة القانون والمبادئ التي جسدها الدستور هي الاسس والقواعد التي نرتكز عليها لانطلاق عجلة الحياة العامة واستمرارها بكافة خدماتها ومرافقها في سائر مناحي الحياة وانه من منطق الحرص على حماية وحدتنا الوطنية فلن نسمح ابدا بإثارة الفتنة والبغضاء او العزف على اوتار الطائفية البغيضة او استغلال النزعات القبلية والفئوية والعرقية والطبقية وإذا حدث أن اخطأ فرد في حق الوطن او المجتمع او خان الأمانة وفرط بشرف الانتماء الوطني فلايجوز ابدا التعميم على طائفته او قبيلته بغير سند او دليل. وأكد سموه ان امن الكويت جزء لا يتجزأ من امن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل تهديد يستهدف امن احدى دول المجلس انما هو تهديد لأمن الكويت وسائر دول المجلس نرفضه ونتداعى لدفعه ونتعاون لدحره وقال سموه إن مسيرة مجلس التعاون الخليجي وما حققته دوله من انجازات مشهودة ومنزلة رفيعة على الصعيدين الاقليمي والدولي وانطلاقا من وحدة الهدف والمصير بينها وروابط القربى والاخوة حري بنا أن نتمسك بها ونعمل على تعزيزها ودفعها لتكون هذه المسيرة المباركة املا في الوصول اليها نحو توافق عربي ينقذ الأمة من عثرتها ويوقظها من سباتها ويستعيد عزتها ومنعتها. وخاطب رئيس وأعضاء المجلس بقوله:

لعلكم تذكرون أيها الاخوة ما سبق ان حذرت منه و نبهت اليه من هذا المنبر من مخاطر النمط الاستهلاكي في مجتمعنا وتزايد الانفاق الحكومي الاستهلاكي الذي لا طائل منه ولا عائد وذلك على حساب مجالات التنمية والاستثمار في الانسان الكويتي وهو ما يشكل القيمة الحقيقية المضافة لبلدنا والدعامة الاساسية لاستقراره وتقدمه وتطوره.

لقد ادى انخفاض اسعار النفط عالميا الى تراجع في ايرادات الدولة بحوالي ستين في المئة في حين استمر الانفاق العام على حاله بدون أي تخفيض يتناسب مع انخفاض سعر النفط وهذا ولد عجزا في ميزانية الدولة يثقل كاهلها ويحد من طموحاتنا التنموية. ولذلك لابد من المسارعة الى مباشرة اجراءات جادة وعاجلة لاستكمال جهود الاصلاح الاقتصادي وانجاز اهدافه تستهدف ترشيد وتخفيض الانفاق العام والتصدي على نحو فعال لمظاهر الفساد واسبابه ومعالجة الاختلالات التي تشوب اقتصادنا الوطني حيث ان التأخير يزيد العجز تراكما والوضع تفاقما مما يتطلب جهودا اكبر وكلفة اعلى في المستقبل.

وشدد سموه على أن الولاء للوطن فوق كل ولاء ومصلحة الوطن تتقدم على كل مصلحة والانتماء للكويت يعلو كل انتماء فاحرصوا على حماية امن الوطن وصونوا وحدتنا الوطنية وافتحوا ابواب المستقبل بالعمل الجاد المخلص واطلقوا مسيرة البناء والتنمية والتقدم وصولا الى غد زاهر مشرق باذن الله لتظل الكويت دائما بعون الله حرة ابية كاملة السيادة عالية الراية مرفوعة الراس دار امن وامان وديرة رخاء وازدهار.

انخفاض أسعار النفط عالميا أدى إلى تراجع في إيرادات الدولة بـ 60 في المئة

الولاء للوطن فوق كل ولاء ومصلحة الوطن تتفوق على كل مصلحة

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

شدد على ضرورة الالتفاف حول القيادة السياسية والتعاون من أجل حماية وصون أمن الكويت

الغانم: وحدتنا الوطنية سلاحنا الفتاك ضد الإرهاب الجبان

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ملقيا خطابه في افتتاح الدور الرابع

تعاون السلطتين يوفر الحزم والحسم في فرض سيادة القانون وثقافة دون مجاملات

لا تنظيم ولا حزب ولا فكر يعلو فوق مصلحة الوطن الغالي

ألقى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم كلمته في افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر وقد قال فيها: في ظهر يوم جمعة من شهر الهدى والفرقان وفي اثناء صلاتهم في مسجد الإمام الصادق عليه السلام سقط الركع السجود مضرجين بدمائهم الطاهرة شهداء جريمة آثمة استهدفت امان الكويت وسماحة اهلها ووحدة صفها، فاذا الكويت بفضل الله ونعمته وبجرأة الأمير وحكمته وبوعي الشعب ووحدته ترد خنجر السم الى صدر صاحبه معتمصة بالإله الواحد وبرسالته الخالدة وبرسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم وهكذا وبدلا من نصب سرادق التخوين وحشد ساحات التهويل والتنديد وقفنا جميعا بعيون دامعة وقلوب خاشعة نزف الشهداء ونتقبل العزاء ونقيم صلاة الجمعة التالية في مسجد الفداء وما كدنا نلملم دمعنا على شهداء الصادق حتى فوجئنا بقضية خلية الاسلحة التي تمثل وجها آخر من أوجه الارهاب ما يستوجب الالتفاف حول القيادة السياسية والتعاون من اجل حماية وصون امن الكويت لقد كانت الوحدة الوطنية سببا في انتصار شعبنا العظيم خلال كل المحطات الحاسمة عبر تاريخنا القديم والمعاصر وستكون سلاحنا الفتاك ضد الارهاب الجبان تجسيدا لقناعة كل فئات الشعب الا دولة ولا تنظيم ولا حزب ولا فكر يعلو فوق مصلحة الوطن الغالي حيث تنطلق المواقف هنا من قاعدتين لا يماري فيهما عاقل تطبيق العقوبة على من تثبت ادانته والا تؤخذ الجماعة بجريرة الفرد وانني من مجلس الامة وفي حضرة صاحب السمو الأمير وحضور ولي عهده الامين ادعو الى ان يتحمل كل مواطن مسؤوليته الوطنية في الترفع عن الاصوات النشاز وعدم الانجراف وراء تجار الشغب حمالي الحطب الذين يريدونها فتنة لا تبقي ولا تذر ذلك ان تصنيف الارهاب حسب الهوية أو الطائفة خطيئة بالغة الضرر وأخذ الجماعة بجريرة الفرد انحراف مدمر وإذا كانت فصول جريمة المسجد الصادق قد انتهت بأحكام القصاص العادل والحازم على من ثبت عليه الجرم فإننا على ثقة كاملة بأن عدالة القضاء تجاه من تثبت إدانته في خلية السلاح ستكون بذات الحزم والعدل ولا يفوتنا هنا تسجيل كل التقدير والعرفان لرجال الداخلية والدفاع والحرس الوطني ومعهم رجال القضاء الذين يقفون سدا منيعا أمام محترفي الفتن وعرابي الإرهاب الشنيع ففي حركية تاريخنا الإرهاب جرثومة مستنسخة ومعركتنا ضده ليست مستحدثة هي جولة أخرى في حرب لم تنل من هويتنا ووحدتنا في زمن ليس ببعيد وعن دروسه لا يجب أن نغفل أو نحيد حرب لم تزدنا إلا تماسكا وتعاضدا وصمودا حرب لم نخترها لكننا اخترنا التصدي لباطلها بسيف الحق دفعنا الثمن غاليا ومستعدون للمزيد في هذه الحرب الرهان هو وجودنا والمستهدف هويتنا سننتصر لأننا نقف على الجانب الصحيح من التاريخ سننتصر لأن الكويت هي قضيتنا لأن الكويت قدرنا متوهم من يعتقد أن العدوان علينا يرهبنا أو يثنينا وكما الشهيد فينا يحيينا فالطعنات من بين ظهورنا تقوينا والعثرات أمامنا تبنينا ومهما اكتوينا بنار الإرهاب فإن الكويت تداوينا وتحتوينا.

وأضاف الغانم: أرجو أن نتفق جميعا على أن الإنجاز الأهم الذي نجحنا في تحقيقه هو إعادة الحراك المجتمعي إلى جادة الفعل بدلا من متاهات الانفعال وهو الخروج من حالة المراوحة إلى مرحلة السير الحثيث وهو أيضا الارتقاء بعلاقة السلطتين من حلبة الغلبة إلى صعيد التعاون وهنا أود أن أسجل لسمو رئيس مجلس الوزراء كلمة صدق وشكر لما اتسمت به مواقفه من تعاون صادق مع توجهات المجلس التشريعية والرقابية ومن تفاعل إيجابي مع العديد من مطالبه وتوصياته.

وزاد الغانم: لابد لكل دولة مهما كان حجمها ونظامها من أن تقف أمام استحقاق التغيير كشرط للاستمرار وأكاد أجزم حين أزعم اننا في الكويت نواجه اليوم مثل هذا الاستحقاق ذلك أن التحديات التي نواجهها أمنيا واقتصاديا واجتماعيا أضحت أخطر من أن تحتمل تمديدا في الأجل وأقرب من أن تسمح بمزيد من الجدل فالمشهد الدولي يزداد غموضا وريبة وتزويرا وحرائق الجوار تزداد أوارا وسعيرا والأزمة المالية والاقتصادية تبدو أكثر مرارة من سابقاتها وأحر زفيرا وقوى الفتنة والتطرف والإرهاب تنفث في أرضنا حقدا وسما ونفورا وإذا كان من حسن حظ الكويت أن يكون القائد الإنسان الشيخ صباح الأحمد هو ربان سفينتها في هذا الإبحار الصعب فإن على السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تكونا أكثر سرعة في استلهام توجيهات سمو الأمير وأكثر قربا من نبض الشعب لكي ننجح في توفير شروط الإبحار الآمن وإحداث التغيير الذي يستوعب التحولات دون جزع أو انبهار ويوجهها بكل ذكاء واقتدار والتغيير الذي نقصده هنا ليس التغيير الأهوج العاصف الذي يدمر كل ما يمر به ثم يقف على أطلاله نادما وهو حسير بل التغيير الهادئ متدرج الخطوات واضح الأهداف والبدائل والآليات في إطار الدستور والنظام والشرعية وفي حضرة واحترام الثوابت والحقوق والكرامة الانسانية التغيير الذي يؤصل الديمقراطية ويعززها ويحميها من أدعيائها ويذود عنها أمام من ينصبون أنفسهم أوصياء عليها إن ما يجب أن يوفره تعاون السلطتين هو الحزم والحسم والعزم في فرض سيادة القانون وثقافته دون مجاملات تجرح عدالته أو تسويات تزيد كلفته أو تردد يمس مصداقيته وهيبته وسيادة القانون بهذه القوة وهذا المعنى لا تتعارض مع مفاهيم التضامن الاجتماعي بل تؤكدها ولا تتناقض مع الحريات العامة والخاصة بل تحصنها وما يجب أن يوفره تعاون السلطتين هو استلهام الفكر الإسلامي المستنير في التخطيط الاقتصادي الكفيل بضمان الأمن الاجتماعي وهو الفكر الذي أرسى ركائز التحوط لشدائد الدهر وأقر حق المستقبل في ثروة الحاضر وفرض على أهل السنوات السمان أن يحفظوا لأنفسهم وأولادهم ما يقيهم خطر السنين العجاف وهو الفكر الذي عف عن البخل والتقتير بقدر ما كف عن الإسراف والتبذير ولم يخش على أمته من الفقر بل خشي عليها من سوء التقدير وهو النظام الذي جعل تسعة أعشار الرزق في العمل الحر وأعطى الملكية الخاصة حرمة لم يعطها نظام غيره وربط هذا كله بالمسؤولية العقدية والتعاقدية والاجتماعية لهذه الملكية وإذا كان جهلنا أو تجاهلنا للحكمة القرآنية في التوازن العادل بين الاستثمار والاستهلاك قد أضاع علينا فرصة للاستفادة من سنوات ارتفاع أسعار النفط فليس ما يدعونا إلى الجزع من انخفاض هذه الأسعار رغم شدته وصدمته وقسوته.. شريطة أن نتبنى السياسات الإصلاحية الموائمة فورا خاصة وأن المشكلة قد نشأت أصلا عن تفاقم الهدر وتواضع الإدارة.

وزاد: لئن كانت حماية حقوق المواطن في الحرية والعلم والعدل وفي الصحة والمساواة والعمل هي المسؤولية الأساس للسلطات الثلاث فإن حماية حقوق الوطن هي بالدرجة الأولى والأهم مسؤولية الشعب كله .

لذلك فإن وفاء المواطن بحقوق الوطن عليه يجب ألا يقل أبدا عن تمسكه بحقوقه تجاه الدولة فذلك هو ميثاق الأحرار أما المطالبة بحق لا يستدعي واجبا وبامتياز لا يرتب التزاما فهذا ليس من شيم أهل الكويت وإن ثقتنا الكاملة المطلقة بفزعة الكويتيين جميعا لوطنهم هي التي تبقينا رغم خطورة ما يحيط بنا ورغم غموض ما لا نحيط به محكومين بالأمل مسكونين بحب وطن ليس لنا بعد الله سواه وليس لنا ولو ملكنا الدنيا مثيله أو بديله فلنتق الله في وحدته ولنتق الله في شرعيته ولنتق الله في أولادنا بناة غده وأساس ثروته.

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

المجلس يناقش استجواب طنا لوزيرة الشؤون في الجلسة الافتتاحية

صورة من احدى جلسات الدور الرابع

جلسة 1 يوليو 2015

وافق المجلس (الموافقون 47 غير الموافقين 4 من إجمالي الحضور 51) على مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2016/2015) وأحال المجلس القانون على الحكومة.

وافق المجلس (الموافقون 52 غير الموافقين 1 من إجمالي الحضور 53) على المداولة الثانية لقانون في في شأن البصمة الوراثية، وأحال المجلس القانون للحكومة.

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير (39) للجنة الميزانيات والحساب الختامي بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2016/2015) وعددها (46) توصية موزعة على الايرادات وأبواب الميزانية وتوصيات خاصة وتوصيات حول بيان وزير المالية.

وافق المجلس على طالب الوزير بأن تكون الجلسة سرية.

وافق المجلس على إحالة الحالة المالية للدولة وملاحظات الأعضاء إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي لبرلمانية وإلى ديوان المحاسبة بناء على اقتراح من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية على أن يقدم ديوان المحاسبة تقريرا عن الحالة المالية للدولة وحقيقة أوضاع استثمارات الدولة.

مجلس الامة يفض دور الانعقاد.

جلسة 27 أكتوبر 2015

تمت تلاوة المرسوم رقم (231) لسنة 2014م بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر في 28 أكتوبر 2014م.

تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة بالنطق السامي والخطاب الأميري ثم ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة وتلتها كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء.

تكليف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح بالقيام بأعمال وزير الكهرباء أحمد خالد الجسار أثناء غيابه.

تكليف وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر حسن أبل للقيام بأعمال وزير الأشغال العامة أحمد خالد الجسار أثناء غيابه.

زكى المجلس النائب عادل الخرافي أمينا للسر لتكون هي المرة الثانية على التوالي التي يتولى فيها هذا المنصب.

فاز بمنصب مراقب المجلس النائب عبد الله التميمي بحصوله على (34) صوتا ، فيما حصل منافسه النائب سعدون حماد على (26) صوتا وهي المرة الأولى التي يفوز بها النائب عبد الله التميمي بمنصب مراقب المجلس.

ناقش المجلس الاستجواب الموجه من العضو محمد طنا للسيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح المتضمن أربعة محاور عن: الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة والجمعيات التعاونية وما يتشابه من إدارات أخرى بطبيعة العمل ودور الرعاية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية وهي المرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية التي تتم فيها مناقشة استجواب في جلسة افتتاح دور الانعقاد ، وقد شرح العضو المستجوب محمد طنا استجوابه وردت عليه الوزيرة مفندة ما أثاره من اتهامات وتحدث العضو عبد الله المعيوف مؤيدا للاستجواب والعضو راكان النصف معارضا وانتهى النقاش إلى الآتي:

رفض المجلس (15) توصية مقدمة من بعض الأعضاء.

موافقة المجلس على (13) توصيات مقدمة من بعض الأعضاء وهي:

1 - تطوير العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

2 - زيادة كوادر الوطنية العامة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

3 - مراجعة جميع القرارات التي تم التطرق لها في الاستجواب والتأكد من صحتها.

4 - التأكد من أن طريقة التشخيص لحالات الإعاقة هي نفسها المتبعة على المستوى العالمي.

5 - التأكد من أن المدارس والحضانات التي تتعامل معها هيئة شؤون ذوي الإعاقة لديها تراخيص صحيحة.

6 - مراجعة ما ورد في صحيفة الاستجواب من مخالفات والتأكد من تصحيحها.

7 - التأكد من أن القياديين في هيئة القوى العاملة قد تم اختيارهم بناء على شروط تعيينهم وأيضا موافقات الخدمة المدنية.

8 - استمرار العمل على تطوير العمل في هيئة القوى العاملة وتطهيرها من أي نوع من أنواع الفساد الذي كان منتشرا بها سواء تجارة الإقامات أو الرشوة.

9 - وضع معايير واضحة لتحديد العمالة المطلوبة في الشركات والمؤسسات الخاصة.

10 - متابعة الجمعيات التعاونية والتأكد من صحة حساباتها المالية وتحويل أي من الأشخاص الذين لهم دور في تزوير هذه الحسابات للنيابة.

11 - التأكد من أداء الجمعيات التعاونية لدورها التعاوني والمجتمعي ومحاسبة المخالفين لأنظمة هذه الجمعيات.

12 - التأكد من تطبيق قانون الحضانة العائلية بخصوص فئة مجهولي الوالدين وإذا كان هذا القانون بحاجة إلى تعديل تتقدم الحكومة بمشروع قانون لتعديله.

13 - التأكد من تطبيق القانون على من يتقدم لطلب المساعدات المالية من وزارة الشؤون وعدم الإخلال في أي من مواده ومحاسبة المخالفين بالجزاءات الواردة في قوانين الدولة.

زكى المجلس لعضوية لجنة العرائض والشكاوى النواب: عبد الله المعيوف وسلطان اللغيصم وماجد موسى وعبد الله العدواني وخليل الصالح

انتخب المجلس لعضوية لجنة الشؤون الداخلية والدفاع النواب: عبد الله المعيوف وسلطان اللغيصم وماجد موسى وعبد الله العدواني وخليل الصالح.

انتخب المجلس لعضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النواب: فيصل الشايع وخلف دميثير وحمود الحمدان وأحمد القضيبي وفيصل الكندري ومحمد الجبري وعسكر العنزي.

زكى المجلس لعضوية لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النواب: مبارك الحريص ود.عبدالرحمن الجيران ومحمد البراك ونبيل الفضل وفيصل الدويسان ود.يوسف الزلزلة واحمد القضيبي.

انتخب المجلس لعضوية لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد اللجنة النواب: د.محمد هادي الحويلة ود.عودة العودة وفيصل الدويسان وخليل عبد الله وحمود الحمدان.

انتخب المجلس لعضوية لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل النواب: سعد الخنفور وطلال الجلال وحمدان العازمي ود.منصور الظفيري وسعدون حماد.

انتخب المجلس لعضوية لجنة الشؤون الخارجية اللجنة النواب: كامل العوضي ومحمد طنا وفيصل الكندري وحمد الهرشاني وفارس العتيبي.

زكى المجلس لعضوية لجنة المرافق العامة النواب: حمدان العازمي وسعود الحريجي وعادل الجار الله وراكان النصف ود.محمد الهدية ونبيل الفضل وخلف دميثير.

زكى المجلس لعضوية لجنة الميزانيات والحساب الختامي النواب: عدنان عبدالصمد ود.عبدالله الطريجي ود.محمد الحويلة وعادل الخرافي سعود الحريجي ود.عبد الرحمن الجيران وفارس العتيبي.

انتخب المجلس لعضوية لجنة حماية الأموال العامة النواب: ماضي الهاجري وسيف العازمي ود.عبد الله الطريجي وطلال الجلال

التتمة ص09

المجلس يفض دور الانعقاد الثالث في 1 يوليو بإنجازات تشريعية غير مسبوقة

توصيات نيابية بتنويع مصادر الدخل وإعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي

مناقشة الحالة المالية للدولة في جلسة سرية وإحالة ملاحظات النواب الى لجنة الميزانيات

تزكية عادل الخرافي أمينا للسر وانتخاب التميمي مراقبا للمجلس

المجلس يشكل 11 لجنة دائمة 5 منها بالتزكية و 6 بالانتخاب

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

المجلس يجدد تكليف الأولويات بمتابعة برنامج عمل الحكومة في الانعقاد الرابع

تتمة المنشور ص08

وعبد الله التميمي.

زكى المجلس لعضوية لجنة تحديد الأولويات النواب: د.يوسف الزلزلة وأحمد لاري وكامل العوضي إضافة إلى رئيسي لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية بموجب نص اللائحة في شأن تشكيل اللجنة.

زكى المجلس لعضوية لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري كلا من النواب: خليل عبد الله وحمود الحمدان وعبد الله المعيوف ود.عودة الرويعي ود.عبد الله الطريجي.

زكى المجلس لعضوية لجنة الشباب والرياضة النواب: نبيل الفضل وفارس العتيبي وعبد الله المعيوف وعسكر العنزي ود.عبد الله الطريجي.

زكى المجلس لعضوية لجنة شؤون الإسكان النواب: فيصل الكندري وسعود الحريجي وسلطان اللغيصم وراكان النصف ود.منصور الظفيري.

زكى المجلس لعضوية لجنة حقوق الانسان النواب: عدنان عبدالصمد وفيصل الشايع وحمود الحمدان وعسكر العنزي وجمال العمر.

زكى المجلس لعضوية لجنة تنمية الموارد البشرية النواب: أحمد لاري ود.خليل عبدالله ود.عودة الرويعي وعدنان عبدالصمد وجمال العمر.

زكى المجلس لعضوية لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النواب: ماضي الهاجري ومحمد البراك وصالح عاشور وخليل الصالح وعبدالله العدواني.

قرر مجلس الأمة عقد جلسته الثانية يوم الثلاثاء الموافق 3 نوفمبر المقبل.

جلسة 3 نوفمبر 2015

صدق المجلس (موافقة عامة) على مضابط الجلسات التالي:

المضبطة (1335 /أ) بتاريخ 2015/6/23 م.

المضبطة (1335) /ب) بتاريخ 2015/6/24 م.

المضبطة (1335 /ج) بتاريخ 2015/6/25 م.

المضبطة (1336) /أ) بتاريخ 2015/6/30 م.

المضبطة (1336 /ب) بتاريخ 2015/7/1 م.

المضبطة (1337) /ب ختامية) بتاريخ 2015/7/1 م.

المضبطة (1338) بتاريخ 2015/10/27 م.

نظر المجلس 8 رسائل مدرجة على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

-عرض المجلس الرسالتين الواردتين من حضرة صاحب السمو أمير البلاد -حفظه الله ورعاه- التي يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة عيد الفطر المبارك ورسالة سموه بالتهنئة بعيد الأضحى المبارك والرسالة التي يشكر فيها المجلس على إهدائه الدرع التذكارية بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر.

- وافق المجلس (موافقة عامة) على إحالة الاقتراح برغبة المقدم من النائب عبدالله التميمي من لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد إلى اللجنة الإسكانية للاختصاص.

أمهل المجلس (موافقة عامة) الحكومة شهرين حتى نهاية العام الجاري لاستكمال تنفيذ توصيته بتقديم تقرير عن الدراسات التي أجراها ديوان المحاسبة من 2010/1/1 ، وتقديم التقرير لديوان المحاسبة ، مع موافاة مجلس الأمة بتلك الردود كما وافق المجلس على إحالة رسالة رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي لدراسة ما ورد فيها جاء قرار المجلس بتمديد المهلة بناء على اقتراح من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح.

- وافق المجلس (29 موافقون من 45 إجمالي الحضور) على تمديد مهلة لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الخارجية الأخرى حول العالم لمدة (3) أشهر حتى تتمكن من إتمام مهمتها مع الطلب من الحكومة سرعة موافاة اللجنة بالمستندات التي طلبتها وبذلك رفض المجلس المقترح الذي قدم أثناء الجلسة من بعض الأعضاء بتحويل الموضوع إلى لجنة حماية الأموال العامة للتحقيق فيه.

وافق المجلس (موافقة عامة) على نظر رسالة العضو عبدالله الطريجي بشأن الوضع الرياضي التي يطلب فيها موافقة المجلس على (4) توصيات هي: إيقاف الدعم الحكومي للأندية التي تستجيب لقرار إيقاف النشاط الرياضي وحل مجالس إدارات تلك الأندية وسحب مبنى المجلس الأولمبي الأسيوي واستعجال خصخصة الأندية واعتماد الصوت الواحد في انتخابات الأندية والاتحادات الرياضية ، وذلك لتنظر مع طلب مناقشة الوضع الرياضي في جلسة الأربعاء التكميلية.

نظر المجلس في بعض الاقتراحات التي قدمها النواب أثناء الجلسة وانتهى إلى القرارات التالية:

طالب مجلس الأمة الصحافة الالتزام بأمانة النشر إعمالا للمادة من 182 من اللائحة الداخلية وكان ذلك تعليقا على ما نشرته الصحف حول رسالة ديوان المحاسبة عن عدم تنفيذ الحكومة توصية مجلس الأمة.

جدد المجلس موافقة عامة تكليفه لجنة تحديد الأولويات البرلمانية لمتابعة برنامج عمل الحكومة في دور الانعقاد العادي الرابع على أن تقدم اللجنة تقريرها في نهاية دور الانعقاد... يذكر أن اللجنة أعدت تقريرا مفصلا عن متابعة برنامج عمل الحكومة في دور الانعقاد العادي الثالث وقد أدرج على جدول أعمال المجلس.

وافق المجلس (موافقة عامة) على تشكيل لجنة شؤون المرأة والأسرة وقد زكى المجلس كلا من النواب: حمود الحمدان وعبد الله التميمي وصالح عاشور ومحمد طنا وعبد الله المعيوف لعضوية لجنة المرأة والأسرة.

وافق المجلس موافقة عامة على رفع 14 فقرة من البنود التالية في جدول الأعمال وهي:

طلبات المناقشة: حيث وافق المجلس على رفع الفقرات التالية من جدول الأعمال:

طلب المناقشة في شأن الأوضاع الجارية في الجمهورية العراقية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها.

طلب المناقشة بشأن حالة الانهيار الاستثنائية في سوق الكويت للأوراق المالية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه.

طلب المناقشة لتوصيات مجلس حقوق الإنسان لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها.

طلب مناقشة بشأن ظاهرة إلغاء المناقصات الحيوية مثل مستشفيات الضمان ومبنى مطار الكويتي الدولي لاستيضاح

التتمة ص10

محمد طنا خلال مناقشة استجواب وزيرة الشؤون هند الصبيح

تشكيل 7 لجان مؤقتة جميعها بالتزكية

تمديد مدة عمل لجنة التحقيق في مكتب الاستثمار بلندن 3 أشهر

المعاقون

قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة :صدر قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في جلسة 17 نوفمبر 2015 ولم ينشر في الجريدة الرسمية ويهدف القانون الى صرف مخصص شهري للشخص ذي الاعاقة حتى سن الـ21 سنة تحدد قيمته الهيئة بناء على تقرير اللجنة الفنية المختصة طبقا لنوع ودرجة الاعاقة ويستمر صرفها إذا استمر بالدراسة حتى سن الـ28 وكذلك تستحق المرأة التي ترعى معاقا ذا اعاقة شديدة ولا تعمل مخصصا شهريا وفقا للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة ويوقف صرف المخصص الشهري في حالة الشفاء من الاعاقة بناء على شهادة من اللجنة المختصة».

كما يهدف الى استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه او المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق معاشا تقاعديا يعادل 100 في المئة من المرتب الكامل بما لا يتجاوز 2750 دينار إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 15 عاما على الأقل بالنسبة للذكور و10 سنوات بالنسبة للاناث ولا يشترط الحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة».

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

جلسة خاصة لمناقشة قرار إيقاف النشاط الرياضي

تتمة المنشور ص09

سياسة الحكومة في شأنها.

طلب مناقشة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر ادارة الفتوى والتشريع لمتابعة حسابات مدير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق ، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه.

طلبات تشكيل لجان التحقيق: حيث وافق المجلس على رفع الفقرات التالية من جدول الأعمال :

اقتراح بقرار بتشكيل لجنة تحقيق في مشروع الوقود البيئي.

اقتراح بقرار بتشكيل لجنة تحقيق في تكرار سرقة الأسلحة من إدارة القوات الخاصة.

اقتراح بقرار بأن تتولى لجنة المرافق العامة التحقيق بشأن مشروع تركيب أنابيب نقل الوقود منخفض الكبريت وأنابيب نفط الغاز إلى محطة الدوحة والشعيبة والصليبية لتوريد الطاقة.

اقتراح بقرار بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على مدى صحة ما ينسب لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وإداراتها ذات الصلة عن التجاوزات والانتهاكات الصارخة ضد الانسانية التي تمارس بحق أبناء دور الحضانة العائلية.

اقتراح بقرار بتشكيل لجنة تحقيق في التجاوزات الكثيرة في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

اقتراح بقرار بتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق بشأن تجاوزات شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة.

اقتراح بقرار بتشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية).

اقتراح بقرار بتشكيل لجنة تحقيق في المخالفات والتجاوزات التي حصلت بمشروع مدينة جابر الأحمد الإسكاني.

التقرير الثالث للجنة الظواهر السلبية عن ظاهرة عنف العمالة المنزلية.

نظر المجلس بند الأسئلة البرلمانية الواردة.

وافق المجلس على إحالة الخطاب الأميري الذي افتتح به حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر وملاحظات الأعضاء حوله إلى لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري لتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس، وذلك بعد الانتهاء من مناقشته حيث تطرقت ملاحظات النواب إلى قضايا الأمن والخلايا الإرهابية والوحدة الوطنية والتعيينات في القطاع النفطي والوضع الصحي والملف الاقتصادي وترشيد الانفاق وتنويع مصادر الدخل وقضايا التعليم والمقيمين بصورة غير قانونية.

أنس الصالح خلال مناقشة الحالة المالية للدولة وطلب الجلسة السرية

جلسة 4 نوفمبر 2015

نظر المجلس في طلب المناقشة المقدم من بعض الأعضاء بشأن الوضع الرياضي وفي ختام النقاش تمت تلاوة 4 توصيات لكن حال عدم توافر النصاب دون التصويت عليها وقرر المجلس التصويت عليها في جلسة 17 نوفمبر الجاري

قرر المجلس عقد جلسته المقبلة في 17 و18 نوفمبر الجاري.

جلسة 17 نوفمبر 2015

وافق المجلس على التوصيات المقدمة من بعض الأعضاء في جلسة 2015/11/4م بعد الانتهاء من طلب المناقشة المتعلق بالوضع الرياضي وإيقاف النشاط الكروي في الكويت وانتهى المجلس إلى الموافقة على التوصيات التالية:

(1) تكليف الى لجنة الشباب والرياضة التحقيق كل ما أثير ويتصل بصدور قرار إيقاف النشاط الرياضي وتحديد كل من ساهم او شارك بالجلسة أو سعى داخليا أو خارجيا بطريق مباشر أو غير مباشر وأدى ما قام به من أعمال الى صدور قرار الإيقاف ايا كانت صفته أو موقعه، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها الى المجلس خلال ثلاثة اشهر متضمنا:

ما انتهت اليه التحقيقات، مشفوعا برأيها وتوصياتها.

اقتراح ماهية الاستراتيجيات والسياسات ووضع المقترحات اللازمة لإعادة بناء الرياضة الكويتية وانتشالها من الحالة المتردية التي وصلت اليها خلال الآونة الاخيرة وتراها اللجنة معالجة للوضع مع معالجة الأعمال التي أدت الى حدوث المشكلة تأكيدا لعدم تكرارها مستقبلا ، وللجنة في ذلك كافة الصلاحيات التي تمكنها من انجاز أعمالها في هذا الشأن، وذلك وفقا لأحكام المادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية للمجلس.

(2) قيام وزارة الخارجية من خلال مسؤوليتها في تنسيق السياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها مع الحكومات والمنظمات الدولية ورعاية مصالح الكويت، بالتواصل الفوري ومخاطبة كل الدول الشقيقة والصديقة، في دعوة واضحة للوقوف أمام القرار غير المسؤول والمخالف لكل القوانين والاتفاقات والمعاهدات المنظمة للعلاقة بين الدول الاعضاء واللجنة الاولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» وغيرهما من الاتحادات والمنظمات الرياضية، والعمل على التصدي والوقوف امام مثل هذه الإجراءات التعسفية.

(3) تكليف الشعبة البرلمانية بالقيام وفقا لميثاقها المبادرة الى تصعيد موقف الاتحاد الدولي بما يمثله من مخالفة لكل المبادئ والقيم التي تحكم ممارسته لاختصاصاته، ودعوة الدول أعضاء الشعب البرلمانية في البرلمانات المختلفة الى الوقوف الى جانب الحق الكويتي الثابت في مواجهة الإجراءات غير المشروعة للاتحاد الدولي والحد من تصرفاته الخاطئة والتي تستهدف تحقيق بعض المصالح الشخصية غير المسؤولة أو المقدر عواقبها.

(4) قيام وزارة الشباب والرياضة وسائر الجهات الحكومية ذات الصلة العمل فورا على اتخاذ الاجراءات القانونية حيال كل من تورط بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الاتصال أو العمل مستغلا شخصه او منصبه وايا كان موقعه في التواصل مع المنظمات الرياضية الدولية أو الاقليمية اضرارا بمصلحة الشباب الكويتي عن طريق السعي إلى إيقاف النشاط الرياضي بالتضليل وبمعلومات غير صحيحة من خلال تبني اذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول أوضاع النشاط الرياضي بالبلاد الأمر الذي نال من الدولة وهيبتها وأضر بمصالحها القومية، على الرغم من توافق قوانين الرياضة الكويتية مع نظم اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وغيرهما من الاتحادات والمنظمات الرياضية، مما ينفي أي ادعاء بوجود مثل هذا التعارض مما يستوجب أخطار الجهات القضائية المختلفة للتحقيق وفقا

التتمة ص11

توصية نيابية بإيقاف دعم الاندية المستجيبة لقرار إيقاف النشاط الرياضي

9 اتفاقيات

في جلسة 2 ديسمبر وافق المجلس بالإجماع على المداولة الأولى والاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية والمداولة الثانية لعدد 9 قوانين بشأن الموافقة على 9 اتفاقيات وإحالتها على الحكومة وهي:

بروتوكول تعديل اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات.

مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اتفاقية النقل البحري التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية تركيا.

الترتيبات بشأن إنشاء قاعدة دعم وعمليات لوجستية بين حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة الدفاع وحكومة كندا ممثلة بوزارة الدفاع الوطني والقوى الكندية.

انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني.

اتفاقية مع حكومة جمهورية مصر العربية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل.

انضمام الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوين «عراسيا».

اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية «فاتكا» .

النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

إقرار قوانين المعاقين والأحداث والرفق بالحيوان

تتمة المنشور ص10

لأحكام المادة 15 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960.

(5) تكليف لجنة الشباب والرياضة دراسة مقترح قدمه عدد من النواب بشأن تشكيل لجنة استشارية تسمى «اللجنة الوطنية الرياضية الاستشارية» لمعاونة لجنة الشباب والرياضة البرلمانية لإنقاذ الوضع الرياضي العام في دولة الكويت ويكون عدد أعضائها 30 عضوا من ذوي الخبرة والمختصين والمشهود لهم في المجال الرياضي (إداريين وأعضاء مجالس في الاندية أو أي من الهيئات الرياضية السابقين والحاليين ومن بينهم القانونيين وقدامى اللاعبين) وذلك لتقديم المشورة والدراسات والمقترحات بالمعالجة كافة أوجه الاختلالات والمشاكل التي أدت لانحدار الوضع الرياضي العام محليا وإقليميا ودوليا واقتراح ماهية الاستراتيجيات والسياسات ووضع التوصيات المناسبة واللازمة لانتشال الرياضة الوطنية الكويتية من حالة التردي العام وما آلت إليه اليوم لتكون مدة عمل اللجنة سنتين قابلة للتمديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة وعلى أن تخصص المكافأة المالية المناسبة لأعضاء اللجنة وفقا اللوائح المعمول بها وتقوم لجنة الشباب والرياضة بعد دراسة المقترح باتخاذ بما هو مناسب بشأنه.

أبن مجلس الأمة بكلمة للسيد رئيس مجلس الأمة وعدد من النواب وفاة عضوين سابقين لمجلس الأمة وهما يوسف: خالد المخلد ود ناصر صرخوه ، والحكومة بدورها ممثلة في وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة شاطرت مجلس الأمة في تأبين الفقيدين.

نظر المجلس 4 رسائل مدرجة على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

-اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد التي يعبر فيها عن شكره وتقديره لهدية رئيس مجلس الأمة والتي كانت محل قبوله واعتباره.

وافق المجلس موافقة عامة على رسالة رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بسحب اللجنة تقريريها السادس عشر بشأن تنظيم الوكالات التجارية و(التاسع والعشرين) بشأن المناقصات العامة لمزيد من الدراسة مع منح اللجنة مهلة شهرا لانجاز تقريريها ورفعهما إلى المجلس.

-وافق المجلس موافقة عامة على اقتراح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتأجيل البت في رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة بشأن بيع الحكومة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نظرا لعدم وجود نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية كي يستطيع أن يبين وجهة نظر وزارة المالية وهيئة العامة للاستثمار في التوصيات التي تضمنتها الرسالة وهي:

1 - إيقاف جميع عمليات بيع الشركات والأراضي المملوكة للدولة.

2 - تزويد ديوان المحاسبة بصفة دورية بحصر شامل بنسب المساهمة المباشرة وغير المباشرة للجهات التي يشرف عليها وزير المالية.

3 - تزويدها بالضوابط الواجب مراعاتها عند بيع الشركات التابعة التي تدير أصول مقدمة على أراضي حكومية بنظام حق الانتفاع.

4 - الخطة الاستراتيجية لهيئة الاستثمار بشأن بيع الشركات التابعة لها والمنفذ منها بالإضافة إلى الإجراءات التفصيلية لبيع تلك الشركات وفق القوانين واللوائح المتضمنة لذلك مع بيان بما تم بيعه خلال خمس سنوات سابقة والمخطط بيعه لخمس سنوات قادمة من تاريخه.

- وافق المجلس موافقة عامةعلى رسالة رئيس اللجنة الاسكانية بإحالة بعض الاقتراحات بقوانين المرفقة عددها 29 اقتراحا بقانون الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الرأي في الصياغة القانونية وإعادتها الى اللجنة طبقا لنص المادة (101) من اللائحة الداخلية.

وافق المجلس على الإحالات الواردة في جدول الأعمال دون أي ملاحظات.

نظر المجلس بند الأسئلة البرلمانية الواردة.

لم يوافق المجلس 5 موافقين من 34 إجمالي الحضور على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو نبيل الفضل في القضية رقم 2015/838 حصر الفروانية المقيدة برقم 2015/135 جنح المباحث مع تبليغ القرار إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وهو خلاف ما انتهت إليه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تقريرها.

لم يوافق المجلس (6 موافقون من 36 إجمالي الحضور) على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو عبد الله المعيوف في القضية رقم 2015/261 جنح الصحافة مع تبليغ القرار إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وهو ما انتهت إليه اللجنة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تقريرها.

نظر المجلس في بعض تقارير اللجان عن مشروعات والاقتراحات بقوانين وذلك على النحو التالي:

وافق المجلس بالإجماع (47 موافقون من 47 إجمالي الحضور) على المداولة الثانية عن قانون بتعديل وإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

نظر المجلس في بعض الاقتراحات التي قدمها النواب أثناء الجلسة وانتهى إلى القرارات التالية:

وافق المجلس على تمديد عمل لجنة التعليم والثقافة الإرشاد باعتبارها لجنة تحقيق في ملفات الابتعاث والتعيين في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ابتداء من عام 2010م وحتى عام 2015م لاستكمال التحقيق وتقديم تقريرها حتى نهاية دور الانعقاد الحالي استنادا إلى المادة (55) من اللائحة الداخلية.

جلسة 18 نوفمبر 2015

وافق المجلس (38 موافقون و7 غير موافقين و2 ممتنعان من 47 إجمالي الحضور) على المداولة الأولي عن مشاريع القوانين بإصدار قانون بشأن الاحداث وتقرر تأجيل المداولة الثانية للجلسة القادمة للنظر في كافة الملاحظات والتعديلات التي أبداها الأعضاء خلال مناقشة التقرير

وافق المجلس على طلب رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب كامل العوضي بسحب التقرير التاسع عشر للجنة عن الاقتراح بقانون بإنشاء قلادة قائد الانسانية لمزيد من الدراسة وكان المجلس وافق في جلسة الثلاثاء العادية على تقديم نظره بعد مشروع قانون الأحداث.

كلف المجلس (موافقة عامة) مكتب المجلس متابعة مقترح نيابي بتخصيص جلستي يومي الخميس الموافقين 3 و17 ديسمبر 2015 كجلسات خاصة لمناقشة الحكومة من خلال الوزراء المختصين كل في اختصاصه حول تطبيق القوانين الصادرة ، على أن يتواصل مكتب المجلس مع اللجان البرلمانية المختصة بهذه القوانين مع إضافة أي قوانين أخرى يرى النواب إضافتها لما هو وارد في هذا المقترح على أن تعد اللجان تقارير متابعة خلال مهلة يحددها مكتب

التتمة ص12

ماضي الهاجري على منصة المقرر في جلسة إقرار قانون المعاقين

مطالب بسحب مبنى المجلس الأولمبي وخصخصة الأندية واعتماد الصوت الواحد

القرارات

يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
6	27	36	56	125

القوانين

يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
1	-	1	2	4

الرسائل الواردة

يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
-	-	10	10	20

التوصيات

يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
46	13	9	21	76

المضابط

يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
-	-	7	8	15

طلبات رفع الحصانة

يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
-	-	2	2	4

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

المجلس يفتح ملفات تأخير تنفيذ القوانين و الرد على الأسئلة البرلمانية

تتمة المنشور ص11

المجلس بما انتهت إليه من دراسة حول عدم تطبيق القوانين مع الجهات المسئولة عنها ثم تحديد جلسات أيام الخميس لمناقشة ما تم التوصل إليه.... وقد تضمن الاقتراح النيابي القوانين التالية:

(1) قانون رقم (68) لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية قانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

(2) قانون رقم (12) لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة .

(3) قانون رقم (113) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لإغراض الرعاية السكنية ، لاسيما تطبيق ما ورد في المواد (3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(9) و(11) و(27 مكرر) (ز 10/34 مكررا) و(12/11) من قانون (47) لسنة 1993 والمواد (2) و(5) و(9) من القانون (27) لسنة 1995و(4) قانون رقم (19) لسنة 2014 بإضافة مادة جديدة برقم (28) مكرر إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية المادة (28مكرر/د) وقرض مواد البناء (30) ألف دينار.

(5) قانون رقم (2) لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم (29) مكرر للقانون رقم (1993/47) في شأن الرعاية السكنية المادة (29 مكرر) ، توفير السكن لمن باع بيته بالإيجار.

(6) قانون رقم (28) لسنة 2014م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (51) لسنة 2010م بشأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية تجاه البنوك وشركات الاستثمار.

(7) قانون رقم (39) لسنة 2014م حماية المستهلك.

(8) قانون (29) لسنة 2015م في شأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار بالمواشي.

(9) قانون رقم (19) لسنة 2015م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010م بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

(10) قانون رقم (2) لسنة 2014م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013م في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(11) قانون رقم (119) لسنة 2014م بإصدار الخطة السنوية لعام 2015/2014م وما تم بشأن إنشاء شركات مساهمة عامة في المجالات التنموية وقانون رقم (10) لسنة 2015م بإصدار الخطة السنوية لعام 2016/2015م والقانون رقم (11) لسنة 2015م بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2016/2015 و2020/2019م.

(12) قانون رقم (67) لسنة 2015م في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

(13) قانون رقم (37) لسنة 2014م بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

(14) قانون رقم (115) لسنة 2015م إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري ، والقانون رقم (3) لسنة 2015م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (115) لسنة 2014م في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

(15) قانون رقم (114) لسنة 2014م بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.

مراقب المجلس عبدالله التميمي مترئسا جزءا من الجلسة

قرر المجلس منح أولوية لتقريري لجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق (العاشر) عن صفقة الداو كيميكال و(الحادي عشر) عن فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة أدفانتج للاستثمارات الإدارية والاقتصادية وذلك للنظر في بداية جلسة الأول من ديسمبر المقبل كان المجلس وافق على تقديم نظرهما بعد مشروعات القوانين في جلسة الأربعاء التكميلية لكن تم رفع الجلسة قبل البدء في نظرهما.

قرر المجلس عقد جلسته المقبلة في 1 و2 ديسمبر المقبل.

جلسة 1 ديسمبر 2015

مرسوم رقم (315) لسنة 2015 بقبول استقالة وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء أحمد خالد الجسار.

مرسوم رقم (316) لسنة 2015 بتعديل مرسوم تشكيل الوزارة بتعيين كل من:

- أنس خالد الصالح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بالإضافة إلى عمله وزيرا للنفط بالوكالة.

- د.علي صالح العمير وزير للأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

- الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح وزير الدولة لشؤون المجلس الوزراء بالإضافة إلى عمله وزيرا للكهرباء والماء بالوكالة .

صدق المجلس على أرقام المضابط التالية:

- 1339/أ بتاريخ 2015/11/3.
- 1339ب بتاريخ 2015/11/4.
- 1340-/أ بتاريخ 2015/11/17.
- 1340/ب بتاريخ 2015/11/18.

نظر المجلس 4 رسائل مدرجة على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

وافق المجلس على إعادة رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العام بشأن ضرورة مراعاة مجموعة من التوصيات عند قيام الحكومة ببيع الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى اللجنة للاجتماع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة للاتفاق على معايير وضوابط بيع الشركات المملوكة للحكومة.

- أحال المجلس الشكوى رقم (207) بشأن المناطق غير المدرجة في انتخابات المجلس البلدي من لجنة العرائض والشكاوى إلى لجنة المرافق العامة للاختصاص إعمالا لنص المادة (156) من اللائحة الداخلية.

- وافق المجلس على رسالة العضو د.عبدالله الطريجي بعقد اجتماع خاص بمكتب المجلس يحضره كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لوضع آلية واضحة للإجابة عن الأسئلة البرلمانية على أن توجه الدعوة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء والأعضاء.

- وافق المجلس على إحالة رسالة العضو محمد طنا وأعضاء آخرين بشأن استعجال اللجنة المالية والاقتصادية إنجاز تقريرها عن التعديلات المقدمة على قانون مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية رقم 6 لسنة 2008 ، إلى لجنة الأولويات البرلمانية للتنسيق مع اللجنة المالية لتحديد موعد الانتهاء من التقرير وتحديد جلسة لنظره.

لم يوافق المجلس (9 موافقون من 39 إجمالي الحضور) على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو عبد الله المعيوف في القضية رقم (262/ 2015) جنح صحافة... وهو ما انتهت إليه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تقريرها التاسع ويبلغ القرار إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

لم يوافق المجلس (11 موافقون من 37 إجمالي الحضور) على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو نبيل الفضل في القضية رقم (662/ 2015) حصر الفروانية والمقيدة برقم

التتمة ص13

المجلس يحيل الخطاب الأميري وملاحظات النواب عليه إلى اللجنة المختصة

المجلس يؤبن يوسف المخلد وناصر صرخوه

الأسئلة

يوليو	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
31	84	58	99	75	83	430

الاقتراحات بقوانين

يوليو	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
4	4	3	19	11	15	56

الاقتراحات برغبة

يوليو	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
11	19	13	48	22	11	124

الاستجوابات

يوليو	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
-	1	1	1	3

طلبات المناقشة

يوليو	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
-	-	1	-	1

الجلسات

يوليو	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
1	1	4	5	11

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

توصية نيابية بإحالة الداو كيميكال وأدفانتج على النيابة العامة

تتمة المنشور ص12

(384/ 2015) جنح الفردوس..... وهو ما انتهت إليه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تقريرها الحادي عشر ويبلغ القرار إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

قرر المجلس رفع طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو صالح عاشور في القضية رقم (810/ 2015) حصر حولي والمقيدة برقم 31/ 2015 جنح ميدان حولي من جدول الاعمال وذلك لتنازل الشاكي عن شكواه بناء على رسالة واردة أثناء الجلسة من وزير العدل.

نظر المجلس البند الخامس في جدول الأعمال بشأن الاستجوابات حيث كان مدرجا الاستجواب الموجه من العضو سعدون حماد للسيد وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء المتضمن ثلاثة محاور بشأن التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مناقصة مشروع تطوير المطار وقد انتهى المجلس إلى الآتي:

وافق المجلس على تثبت صحيفة الاستجواب في المضبطة.

رفع الاستجواب من جدول الأعمال عملا بالمادة 142 من اللائحة الداخلية وذلك نظرا لصدور المرسوم رقم 315 لسنة 2015 بقبول استقالة وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء أحمد خالد الجسار.

وافق المجلس على الإحالات الواردة في جدول الأعمال دون أي ملاحظات.

نظر المجلس البند السابع بشأن تقارير اللجان عن طلبات التحقيق وانتهى إلى القرارات التالية:

إحالة التقرير الحادي عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة (أدفانتج) للاستثمارات الإدارية والاقتصادية وبما تضمنه من توصيات إلى الحكومة تضمنت التوصية الواردة في تقرير لجنة حماية المال العام بصفتها لجنة تحقيق بشأن فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة ادفانتج للاستثمارات الإدارية والاقتصادية الاحالة على النيابة.

وبعد الانتهاء من مناقشة التقرير في جلسة امس وافق المجلس موافقة عامة على احالة التقرير على الحكومة.

نظر المجلس التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق عن صفقة (الداو كيميكال) نظرا لتعلق الموضوع بقضايا تخص الأموال العامة ، واستعرض رئيس لجنة حماية الأموال العامة العضو د.عبدالله الطريجي ما تضمنه التقرير من فوق المنصة ، وجرت مناقشات شارك فيها بعض الأعضاء حيث اتفق الجميع على ضرورة محاسبة المتورطين في صفقة الداو ودفع دولة الكويت غرامة باهظة غير مسبوقة وقد انتهى المجلس إلى القرارات التالية:

رفض رئيس المجلس طرح 5 توصيات وقع عليها 10أعضاء للتصويت بسبب مخالفتها لنصوص المادتين 50 و114 من الدستور و55 من اللائحة الداخلية كون تلك التوصيات تتدخل في شؤون السلطتين التنفيذية والقضائية.

وافق المجلس على 4 توصيات:

إحالة تقرير لجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق إلى الحكومة مع قيامها بإحالته مع من ذكرت أسمائهم إلى النيابة العامة مع تقرير لجنة التحقيق الوزارية وتقرير ديوان المحاسبة وذلك وفق تعهد الحكومة ممثلة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله وتحفظ الحكومة ممثلة في وزير الدوة لشؤون مجلس الأمة د.على العمير على توصية من التوصيات الثلاث الواردة في التقرير وهي الخاصة بإيقاف كافة من ساهموا في التعاقد مع شركة داو الأمريكية عن العمل.

إلزام الدولة ممثلة بمؤسسة البترول أو وزارة المالية بالادعاء بالحق المدني في المحاكم وتشكيل هيئة دفاع باسم الدولة لإبطال حكم التحكيم لابتنائه على غش للقيادة السياسية أثر في قرارها السيادي.

إلزام الدولة ممثلة في محاميها إدارة الفتوى والتشريع بمتابعة قضية «الداو» أمام النيابة العامة لتقديم أي مستندات مطلوبة.

امتناع أي جهة تابعة للدولة في إبرام أي عقد داخلي أو خارجي يحمل الدولة مبالغ مالية إلا بعد الرجوع إلى ديوان المحاسبة لمراجعته ماليا وللفتوى والتشريع لمراقبته قانونيا مع تحفظ الحكومة ممثلة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله على هذه التوصية وإشارة رئيس مجلس الأمة إلى ذلك.

د. عبدالله الطريجي على منصة المقرر في جلسة مناقشة تقارير حماية المال العام

جلسة 2 ديسمبر 2015 مضبطة رقم 1341 ب

نظر المجلس بند الأسئلة البرلمانية:

نظر المجلس تقارير اللجان عن مشروعات والاقتراحات بقوانين ، وذلك على النحو التالي:

وافق المجلس 29 موافقون 4 غير موافقين 2 امتناع من 35 إجمالي الحضور على المداولة الثانية لقانون بإصدار قانون الأحداث ، وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

وافق المجلس بالإجماع وفي تصويت واحد 40 موافقون من 40 إجمالي الحضور على المداولة الأولى والاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية والمداولة الثانية لعدد 9 قوانين بشأن الموافقة على 9 اتفاقيات وإحالتها على الحكومة وهي:

بروتوكول تعديل اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات.

مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اتفاقية النقل البحري التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية تركيا.

الترتيبات بشأن إنشاء قاعدة دعم وعمليات لوجستية بين حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة الدفاع وحكومة كندا ممثلة بوزارة الدفاع الوطني والقوى الكندية.

انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني.

اتفاقية مع حكومة جمهورية مصر العربية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل.

انضمام الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين «عراسيا».

اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية «فاتكا» .

النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نظر المجلس في بعض الاقتراحات قدمها النواب أثناء الجلسة وانتهى إلى القرارات التالية:

وافق المجلس موافقة عامة على تأجيل نظر التقرير الأول للجنة تحديد الأولويات البرلمانية بشأن متابعة برنامج عمل الحكومة إلى الجلسة القادمة وتقديم نظر تقارير لجنة الشؤون الخارجية.

وافق المجلس على طلب الحكومة ممثلة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله بتأجيل نظر الاقتراح المقدم من 29 نائبا بشأن إدراج مناقشة موضوع الـ(180) موظفا في الخطوط الجوية الكويتية ضمن جدول أعمال الجلسة وذلك لمدة أسبوعين عملا بنص المادتين 76 و149 من اللائحة الداخلية

رفض المجلس (موافقة عامة) طلب رئيس لجنة حماية الأموال العامة العضو د. عبدالله الطريجي سحب تقرير اللجنة بصفتها لجنة تحقيق عن صفقة الداو كيمكيال لتعديل الأخطاء الإملائية الواردة فيه.

قرر المجلس عقد جلسته المقبلة في 15 و16 ديسمبر المقبل.

جلسة 15 ديسمبر 2015

في تقليد برلماني جديد في الفصل التشريعي الحالي تمت تلاوة أسماء الأعضاء الذين تغيبوا بعذر أو من دون عذر عن عدم حضور اجتماع أو أكثر من الاجتماعات التي عقدتها اللجان منذ جلسة 1 ديسمبر 2015 وذلك بناء على قرار مكتب المجلس.

وافق المجلس (موافقة عامة) على تلاوة أسماء النواب غير الموجودين في القاعة عند افتتاح الجلسة في الساعة 9 صباحا وذلك اعتبارا من الجلسة المقبلة.

صدق المجلس على المضبطتين 1341/أ بتاريخ 2015/12/1.
1341/ب بتاريخ 2015/12/2 .

رئيس المجلس أكد أن مكتب المجلس سوف يحدد جلسات مناقشة القوانين التي لم تطبق ولم تصدر لوائحها التنفيذية في أعقاب تسلم تقارير اللجان عن تلك القوانين، وكان ذلك ردا على استفسار العضو د.عبد الحميد دشتي.

رئيس مجلس الأمة أعلن أن آخر إحصائية للأسئلة البرلمانية هي توجيه 2429 لم يتم الرد على 409 والأجوبة 1796 بنسبة 83% وعدم الاختصاص 11 ، وعدم التوافق مع ضوابط السؤال البرلماني 202.

نظر المجلس 6 رسائل مدرجة

التتمة ص14

رفض نيابي قاطع لبيع الشركات الحكومية الرابحة بأقل من أصولها

تكليف التعليمية التحقيق في قضية الشهادات غير المعتمدة في جميع مؤسسات الدولة

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

تقليد برلماني جديد بتلاوة أسماء النواب الغائبين عن اجتماعات اللجان والجلسات

تتمة المنشور ص13

على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

اطلع المجلس على رسالة حضرة صاحب السمو امير البلاد التي يشكر فيها رئيس مجلس الامة على طيب المشاعر التي تضمنتها رسالته ودعواته بتجاوز سموه العارض الصحي الذي ألم به.

وافق المجلس موافقة عامة على إعادة التقرير الأول للجنة حقوق الانسان عن زيارة اللجنة للمؤسسات الاصلاحية والمدرج على جدول الأعمال إلى اللجنة للمزيد من الدراسة.

وافق المجلس موافقة عامة على إحالة ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على ديوان الخدمة المدنية فى الحساب الختامي للسنة المالية 2014/2015 والمتعلقة بتطبيق نظام البعثات والاجازات الدراسية الى لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد.

وافق المجلس موافقة عامة على إحالة الملاحظة المرفقة في تقرير ديوان المحاسبة بشأن عدم فرض الغرامة المستحقة على الشركة المنفذة للعقد رقم (53/6/34-2012) بشأن تقديم الدعم الفني وصيانة الأنظمة المتكاملة الرئيسية وذلك لتأخيرها في أعمال الصيانة الدورية بالمخالفة للمادة (7) من شروط العقد ، وإرفاق تلك الملاحظة لتكون ضمن الدراسة التي تقوم بها لجنة حماية الأموال العامة حول ملاحظات ديوان المحاسبة الخاصة بعقود الأنظمة الآلية للمعلومات بناء على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وافق المجلس موافقة عامة على رسالة العضو فيصل الدويسان التي يطلب فيها من لجنة شؤون التعليم والثقافة اعتبار الاقتراح بقانون الذي قدمه فى شأن حقوق الملكية الفكرية هو الأصل ، واعتبار مشروع القانون المقدم من الحكومة في ذات الشأن تعديلا له وذلك عملا بنص المادة 100 من اللائحة الداخلية.

وافق المجلس موافقة عامة على طلب رئيس لجنة المرافق العامة بسحب رسالته التي كان يطالب فيها بإعادة التقرير عن الاقتراحات بقوانين في شأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث إلى اللجنة لمزيد من الدراسة نظر المجلس في بعض الاقتراحات قدمها النواب أثناء الجلسة وانتهى إلى القرارات التالية:

وافق المجلس على مقترح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بتشكيل لجنة مشتركة من لجان الشؤون المالية والاقتصادية والميزانيات والحساب الختامي والشؤون الداخلية والدفاع والشؤون الخارجية لدراسة مشروع قانون بالإذن من الحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام لوضع ميزانية استثنائية لفترة عشر سنوات لتعزيز الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية في البلاد.

وافق المجلس على مقترح نيابي باستعجال لجنة الشؤون التعليم والثقافة والإرشاد لتقديم تقريرها عن مشروع قانون الإعلام الالكتروني لينظره المجلس في الجلسة المقبلة.

وافق المجلس على مقترح نيابي بسحب طلب المناقشة الخاصة بمشكلة 180 موظفا في الخطوط الجوية الكويتية المدرج على أعمال الجلسة حتى الانتهاء من التعديلات على قانون الخطوط الجوية الكويتية الذي يدرس حاليا في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

جانب من احدى جلسات شهر نوفمبر

وافق المجلس على تكليف لجنة الشؤون التعليم والثقافة والإرشاد في مجلس الأمة بالتحقيق في قضية الشهادات غير المعتمدة في جميع مؤسسات الدولة على أن تقدم تقريرا بشأن أسبابها ومسبباتها وطرق معالجتها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

وافق المجلس على تقديم موعد انعقاد جلسة 29 و30 ديسمبر لتعقد يومي 22 و23 الجاري.

وافق المجلس على تحدث العضو فيصل الدويسان جالسا بسبب ظرف صحي.

وافق المجلس على تأجيل نظر بند الأسئلة إلى جلسة الأربعاء التكميلية.

وافق المجلس على مقترح قدمه 5 نواب بتحديد جلسة خاصة أو جزء من جلسة لمناقشة الإخلال الجسيم بالمواد 121 إلى 132 المنصوص في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بعد أن كثرت في الآونة الأخيرة شكاوى النواب من التأخير في الرد على الأسئلة أو عدم وجود الوزراء في جلسة مناقشة الأسئلة أو الاعتذار عن الإجابة استنادا لحكم المحكمة الدستورية.

وافق المجلس على الإحالات الواردة في جدول الأعمال دون أي ملاحظات.مع تعديل القرار الخاص بموضوع الإذن من الحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام لوضع ميزانية استثنائية لفترة عشر سنوات لتعزيز الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية في البلاد بإحالتها إلى لجنة مشتركة من (4) لجان.

ناقش المجلس التقرير الأول للجنة الأولويات بشأن متابعتها لبرنامج عمل الحكومة خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر

وافق المجلس في نهاية النقاش على إحالة التقرير متضمنا 16 توصية إلى الحكومة وهي:

1 - ضرورة تقديم الحكومة إلى مجلس الأمة تقارير ربع سنوية تفصح من خلالها عما تم تنفيذه من التزاماتها التي وردت في برنامج عمل الحكومة.

2 - ضرورة أن يكون لكل وزارة جهاز إعلامي يبرز ما قدمته المشاريع وانجازات لكي يكون المواطن والمقيم على بصيرة من العمل.

3 - ضرورة متابعة الامانة العامة للتخطيط لأداء مؤسسات الدولة لتنفيذ الخطة السنوية وخطة التنمية.

4 - ترى اللجنة أن يتم تنفيذ قرار مجلس الوزراء في حق القيادات التي لا تقوم بدورها المناط بها في إنجاز الخطة وتنفيذ المشاريع إما بالإفساح من مواقعهم وإحلال الكفاءات بدلا منهم أو بإلغاء مراسيمهم إذا كانت مواقعهم القيادية تتطلب مراسيم.

توصية بعدم إبرام أي عقد يحمل الدولة مبالغ مالية إلا بعد الرجوع لديوان المحاسبة والفتوى والتشريع

5 - أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما جاء في تقرير لجنة الأولويات الخاص بمتابعة أداء الحكومة للخطة السنوية وخطة التنمية ومتابعة تنفيذ التوصيات.

6 - كان هناك إصرار من قبل الوزراء باستمرار مراقبة لجنة الأولويات لاداء مؤسساتهم مع كتابة تقرير بشأن ذلك الاداء ذلك يؤدي إلى مساءلة الوزراء لمحاسبة المقصرين لذلك توصي اللجنة أن يستمر تكليفها بمتابعة أداء المؤسسات الحكومية في كل دور انعقاد كما توصي اللجنة بإلزام الجهات الحكومية الحضور إلى لجان المجلس متى ما طلب منها ذلك.

7 - إعطاء المزيد من الصلاحيات لجهاز متابعة الأداء الحكومي وإلزامه لحضور اجتماعات لجنة الأولويات المختصة بمتابعة تنفيذ أداء الخطة السنوية وخطة التنمية.

8 - العمل على الاهتمام بموضوع التركيبة السكانية ووضع سياسة ثابتة للعمالة الوافدة تأخذ في اعتبارها النواحي الاجتماعية والاقتصادية والامنية.

9 - الاهتمام بالتعليم العالي من حيث ملاحظة ازدياد مخرجات التعليم الثانوي ووضع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

10 -العمل على مراجعة مناهج الدراسة وطرق التدريس والوسائل التعليمية في جميع مراحل التعليم العام والجامعي بما يكفل إعداد المواطن الكويتي لمواجهة تحديات المستقبل في ظل ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات مع الاخذ في الاعتبار عوامل تقوية الوحدة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة والتربية الوطنية والبعد عن الغلو والتطرف.

11 - العناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

12 - القضاء على كل مظاهر الإنفاق غير المبرر في جميع الجهات الحكومية وحماية المال العام من أي تعد قد يقع عليه وملاحقة المتطاولين عليه في الداخل والخارج جزائيا ومدنيا مع الأخذ في الاعتبار النأي باستثماراتنا الخارجية عن أي أدوات استثمارية محفوفة بالمخاطر.

13 - التخطيط للمستقبل سواء بالنسبة للنمو السكاني أو الزراعي أو الصناعي لا سيما عند تنفيذ قوانين الرعاية السكنية والعمل على تزويد المناطق التي تستحدث للرعاية السكنية بكافة الخدمات.

14 - ضرورة أن يكون الحفاظ على الهوية الوطنية للمجتمع الكويتي وثوابتها وقيمها الايجابية هدفا استراتيجيا تتكاتف من أجل تحقيق كل الجهود سواء الحكومية أو الاهلية ويأتي ذلك في العمل على التزام المعايير والقيم الأخلاقية والسلوكية والاجتماعية الفضيلة التي يتمسك بها شعبنا حماية لمجتمعنا من السلوكيات الدخيلة.

15 - التدقيق في جميع البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية بما يرقى بمستوى هذه البرامج فنيا وإعلاميا.

16 - يجب إبراز الجانب المشرق والنظام الديمقراطي الذي تتمتع به دولة الكويت حيث تتمتع بمجلس نيابي يقوم على انتخاب عام حر وأن حقوق الانسان في الكويت مكفولة لكل مواطن ومقيم وأن هناك لجنة برلمانية دائمة مختصة بحقوق الانسان.

وافق المجلس على إعادة التقرير الأول للجنة الشؤون المالية

التتمة ص15

حصاد 2015

يستعد عام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية، وتواصل «الدستور» نشر حلقات ملف الحصاد الذي خصصته لرصد أحداث ذلك العام. واليوم تنشر الحلقة الثالثة التي تغطي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2015.

عام 2015 يرحل برحيل الفضل في قاعة عبدالله السالم

تتمة المنشور ص14

والاقتصادية عن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (60) لسنة 1986 بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة لمزيد من الدراسة على أن تقدم تقريرها قبل الجلسة القادمة المقررة في 22 ديسمبر الجاري.

جلسة 16 ديسمبر 2015 مضبطة رقم 1342 ب

وافق المجلس على مقترح وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بتقديم نظر التقرير 76 التكميلي للتقرير 16 للجنة المرافق العامة عن مشروع القانون بالموافقة على قانون نظام الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتجريم اقتناء أو بيع أو شراء الحيوانات المفترسة وقد نظره المجلس وأقر القانون.

وافق المجلس 20 موافقون من 36 إجمالي الحضورعلى تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية دراسة مقترح بقانون في شأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بكشف الذمة المالية على هامش الجلسة على أن تقدم تقريرها في جلسة الأربعاء التكميلية وهو ما أنجزته اللجنة وعرض على مجلس الأمة.

النائب الراحل نبيل الفضل في آخر جلسة في عام 2015

نظر المجلس بند الأسئلة البرلمانية الواردة.

نظر المجلس تقارير اللجان عن مشروعات والاقتراحات بقوانين وذلك على النحو التالي:

وافق المجلس بالإجماع (41 موافقون من 41 إجمالي الحضور) على المداولتين الأولى والثانية مع الاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية على مشروع القانون بالموافقة على قانون نظام الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتجريم اقتناء أو بيع أو شراء الحيوانات المفترسة وأحال المجلس القانون على الحكومة.

وافق المجلس على تأجيل نظر التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون الوكالات التجارية إلى الجلسة القادمة بناء على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية حتى يكون الوزير المختص موجودا في الجلسة للرد على الملاحظات التي يثيرها الأعضاء.

وافق المجلس على طلب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بإعادة التقرير الثالث عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006م في شأن المطبوعات والنشر إلى اللجنة لإعادة صياغته مع احتفاظه بدوره على جدول الأعمال على أن تعد اللجنة تقريرها قبل جلسة 22 ديسمبر الجاري.

وافق المجلس (38 موافقون و7 غير موافقين من 45 إجمالي الحضور) على ما انتهت إليه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها على هامش الجلسة من انتظار البت في تعديلات قانون هيئة مكافحة الفساد والأحكام الخاصة بكشف الذمة المالية حتى صدر حكم المحكمة الدستورية في الطعن المقدم أمامها في القانون ، على أن تجتمع اللجنة عقب صدور الحكم لبحث التعديلات مع مشروع الحكومة الذي ستقدمه في هذا الشأن.

ناقش المجلس الكتب الواردة من الحكومة في البند السابع بشأن:

تقرير وزارة الكهرباء والماء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية عن انقطاع التيار الكهربائي في مناطق متفرقة بدولة الكويت يوم الأربعاء الموافق 2015/2/11.

مذكرة برأي الفريق الاقتصادي لوزارة المالية حول ملاحظات أعضاء مجلس الأمة عن موضوع تنويع مصادر الدخل.

مذكرة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن المخالفات والتجاوزات من قبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية.

قرر المجلس عقد جلسته القادمة في 22 و23 ديسمبر الجاري وذلك بدلا من الجلسة التي كانت مقررة في 29 و30 الجاري.

جلسة 22 ديسمبر 2015 مضبطة رقم 1343 أ

قراران

صدق المجلس على المضابط التالية :

1342 أ و1342 ب.

قرر المجلس رفع الجلسة لوفاة النائب نبيل الفضل وعلي أن تعود للانعقاد 12 و13 يناير .

لجنة مشتركة للنظر في طلب الحكومة 6 مليارات لتعزيز التسليح

تكليف التشريعية دراسة مقترح إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الاستجوابات

الشهر	النائب	الوزير	تاريخ التقديم	المحاور	النتيجة
اكتوبر	محمد طنا	الشؤون الاجتماعية والتخطيط والتنمية هند الصبيح	2015/10/13	المحور الأول : الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة -المحور الثاني : الهيئة العامة للقوى العاملة - المحور الثالث : الجمعيات التعاونية وما يتشابه من إدارات أخرى بطبيعة العمل المحور الرابع : دور الرعاية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية	تمت مناقشة الاستجواب ، ووافق المجلس على بعض التوصيات
نوفمبر	سعدون حماد	الاشغال والكهرباء والماء أحمد الجسار	2015/11/15	التجاوزات والتعديات المالية والادارية وشبهات التعدي على الأموال العامة للدولة التي شابت مناقصة وممارسة وترسيه ممارسة المشروع رقم هـ م خ / 214 الخاص بإنشاء وانجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي (II)	استقالة الوزير قبل مناقشة الاستجواب ورفع من جدول الاعمال
ديسمبر	حمدان العازمي راكان النصف	وزير الصحة د.علي العبيدي	2015/12/14	المحور الأول: الأخطاء الطبية المحور الثاني: عمليات شراء أدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة المحور الثالث: التلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام المحور الرابع: الفساد الإداري والمالي واستغلال المنصب الوزاري المحور الخامس: مشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية	

aldostoor الدستور

الكندري يستقبل ممثلي المجالس التشريعية في دول الخليج العربي

استقبل أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري في مكتبه أمس ممثلي مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي المشاركين في البرنامج التدريبي «المهارات الشاملة في اعداد مشاريع القوانين والأعمال البرلمانية» الذي تقيمه إدارة التدريب في الأمانة العامة للمجلس.

وقال الكندري في تصريح صحفي ان اقامة هذا البرنامج التدريبي يأتي بناء على الخطة التدريبية المشتركة لمجالس الشورى والوطني والنواب والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي والاجتماع الـ 29 للجنة التطوير والتدريب المشتركة.

علام الكندري متوسطا ممثلي المجالس التشريعية الخليجية

وأضاف أن مثل هذه البرامج التدريبية تساهم في تبادل الخبرات والتجارب بين ممثلي المجالس التشريعية الخليجية ما يؤدي إلى تطوير العمل البرلماني على المستويين المحلي والخليجي.

وتمنى الكندري للمشاركين طيب الاقامة في بلدهم الكويت مؤكدا حرص الأمانة العامة على اقامة واستضافة كل ما من شأنه الارتقاء بالعمل وتطوير أداء العاملين.

أمين رابطة الأدباء: مناخ الحرية في الكويت يدعم النشاط الثقافي

أكد الأمين العام لرابطة الادباء الكويتية طلال الرميضي ان تكريس مفهوم الحريات المسؤولة في الكويت والادوات التشريعية المنظمة للحريات العامة والخاصة يعد من ابرز عوامل دعم الحياة الثقافية والابداعية في البلاد.

وقال ان النشاط الثقافي في الكويت لم يكن حكرا على المبدع الكويتي بل كان هناك الكثير من المثقفين والمبدعين العرب الذين شاركوا في النشاط الثقافي الكويتي واستفادوا من اجواء الحرية الادبية المتاحة في دولة الكويت. وقال الرميضي في تصريح على هامش مشاركته في ندوة (أزمة المفاهيم حول الحريات وحقوق الانسان) مساء امس الاول الاحد ضمن أعمال المؤتمر الـ 26 لاتحاد الادباء والكتاب العرب انه تناول في مشاركته تطور مراحل التشريعات الكويتية وتعاملها مع مفاهيم حرية التعبير منذ مراحل التأسيس الاولى للدولة.

الرميضي متحدثا في ندوة اتحاد الادباء والكتاب العرب

وأضاف ان الكويت اولت مفاهيم الحريات العامة والخاصة عناية خاصة عبر تطور دساتيرها منذ بدايات القرن الماضي مشيرا الى ان تلك التشريعات اسهمت في اكساب الكويت دورا رياديا متميزا في الخريطة الثقافية والادبية على مستوى دول المنطقة.

وبين ان مناخ الحرية العام الذي يسود الكويت منذ سنوات طويلة خلق حالة ثقافية ابداعية متنامية انطلق قبسها الى دول عربية مختلفة ورسخت صورة حضارية عن المبدع والاديب الكويتي.

مبينا ان الحراك الثقافي الكويتي يعبر بصورة جلية عن تلك المساحة اذ تزخر المكتبة العربية بالعديد من الاعمال والانتاجات الادبية والثقافية الثرية التي حملت اسم دولة الكويت.

«دار المعارف» تكرم الكويت

أكد المدير العام لمكتبة الكويت الوطنية كامل سليمان العبدالجليل ضرورة تطوير مسيرة الثقافة العربية وتعزيز العلاقات العربية الثقافية بما يسهم في النهضة الثقافية العربية المنشودة.

جاء ذلك في تصريح للعبدالجليل للصحفيين على هامش حفل التكريم الذي اقامته (دار المعارف) المصرية مساء الاحد بمناسبة مرور 125 عاما على انشائها بحضور كوكبة من المفكرين والمثقفين العرب.

وأهدى العبدالجليل الذي يشارك في الاحتفالية بصفته ممثلا عن وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمود التكريم الى كل المؤسسات الثقافية في دولة الكويت وعلى رأسها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

الإعلام: تلفزيون الكويت يحقق 53 % نسبة مشاهدة

قال الوكيل المساعد لشؤون التلفزيون بوزارة الإعلام يوسف مصطفى إن تلفزيون الكويت حقق قفزة نوعية في نسبة المشاهدة بلغت 53 في المئة في شهر أكتوبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2014 وقال ان هذه النقلة النوعية تأتي في ظل منافسة ومواجهة تيارات التغيير الإعلامي من حيث ازدياد متابعي وسائط الإعلام الاجتماعي ومواقع التواصل وتزايد المنافسة بين المحطات الفضائية المحلية والعربية.

وأضاف مصطفى في تصريح لـ (كونا) أن الإحصاءات التي أجرتها شركة (ابسوس) العالمية للدراسات والاستشارات التسويقية أكدت ازدياد نسبة المشاهدة ومجموع النقاط الخاصة بمتابعة تلفزيون الكويت.

وأوضح أن الاستراتيجية التطويرية التي تبناها تلفزيون الكويت واكبت التطور من حيث المحتوى واستخدام التقنية الحديثة وإدخال عناصر الجذب والتشويق التي أخذت بعين الاعتبار ازدياد مستخدمي ومتابعي مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني. وذكر أن أبرز البرامج التي حققت هذه القفزة النوعية برنامج (ليالي الكويت) و(شاي الضحى) و(المبادر) و(مواهب) والبرامج الدينية والأخبار.

الوفيات

- **بتول عبدالنبي عريان حسن العريان، ارملة: حسن عبدالكريم العريان، 82 عاما، (شيعت)**، رجال: حسينية معرفي القديمة، شرق، تلفون: 99065514، نساء: الجابرية، ق7، ش5، م31، تلفون: 94000184
- **مرزوق خالد عمار العميرة، 80 عاما، (شيع)**، سلوى ق7، ش3، م48، تلفون: 97903609 - 99089744
- **خالد بدر زعلان الخضر، 47 عاما، (شيع)**، رجال: الرقة، خيمة بجانب محطة الوقود، تلفون: 97424675، نساء: الرقة، ق3، ش10، م216، تلفون: 99780711
- **عبدالله محمد عبدالله كرتش، 58 عاما، (شيع)**، رجال: خيطان، ق3، ش94، م149 بجانب مسجد السريع، تلفون: 99707145 - 24742309، نساء: صباح السالم، ق11، الشارع الاول، ج15، م35، تلفون: 99423112 - 66500699
- **خالدة مبارك سابج العازمي، ارملة: بهيش سعد هواش العازمي، 80 عاما، (شيعت)**، رجال: القيروان، ق3، ش 329، م28، تلفون: 67662222، نساء: الدوحة، ق3، الشارع الخامس، م45
- **بدر عيسى سليمان العطار، 73 عاما، (شيع)**، رجال: حسينية آل ياسين، المنصورية، تلفون: 50550515، نساء: حطين، ق3، ش 103، م31
- **محمد صالح محمد حسين، 62 عاما، (شيع)**، رجال: مسجد الامام الحسن، بيان، تلفون: 55550214، نساء: سلوى، ق8، ش7، م313
- **صديقة أسد عبدالباقي أسد الله، زوجة: عبدالله حسن حسين عسكر، 73 عاما، (شيعت)**، رجال: مسجد مقامس، الرميثية، تلفون: 99029908، نساء: حسينية سيد علي الموسوي، شرق، تلفون: 97515321
- **محمد عبدالله فهاد العصيدان، 25 عاما، (شيع)**، رجال: العقيلة، ديوان العصيدان امتداد شارع مستشفى لندن، تلفون: 51444773، نساء: القصور، ق1 ش50م30، تلفون: 50500855
- **ضرار عبدالله سالم السويلم، 26 عاما، (شيع)**، رجال: الشعب، ق3، شارع عبدالله مشاري الروضان (36)، م37، ديوان الشلال، تلفون: 99640094، نساء: القصور ق7، ش16، م3، تلفون: 60098006
- **غانم فهد الرجيب، 82 عاما، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: السرة، ق6، ش12، م9 ديوان الرجيب مقابل مسجد، الربيعان، تلفون: 97215665، نساء: حطين، ق3، ش321، م16، تلفون: 99222228

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05:17	العصر	02:40
الشروق	06:41	المغرب	04:58
الظهر	11:50	العشاء	06:21

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان: مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع